

المختصر في علم التجويد



اختصار
محمد بن عيسى الروياني

مدخل إلى علم التجويد

ما يتعلق بالتلاوة:

القرآن الكريم: هو كلام الله المنزل على رسوله محمد ﷺ،
المتعبد بتلاوته، المتحدى بأقصر سورة منه، المنقول إلينا نقلًا
متواترًا.

هذا القرآن: هو الكتاب المبين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وهو المعجزة الخالدة
الباقية المستمرة على تعاقب الأزمان والدهور إلى أن يرث الله
الأرض ومن عليها.

وهو حبل الله المتين، والصراط المستقيم، والنور الهادي إلى
الحق، وإلى الطريق المستقيم.

وهو وثيقة النبوة الخاتمة، ولسان الدين الحنيف، وقانون الشريعة الإسلامية.

وهو رباط بين السماء والأرض، وعهد بين الله وبين عباده. ولقد رفع الله شأن القرآن ونوّه بعلو منزلته فقال سبحانه: ﴿تَزِيدَا مَمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى﴾ [طه: ٤].

كما وصفه الله ﷻ بعدة أوصاف مبيناً فيها خصائصه التي ميّزه بها عن سائر الكتب فقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥-١٦].

فضل تلاوته: الرسول ﷺ يبيّن لنا أن الإنسان بقدر ما يحفظ من أي القرآن وسوره بقدر ما يرتقي في درج الجنة، وذلك فيما يرويه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه قال: «يقال لصاحب

القرآن اقرأ وارتنق، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك عند آخر آية تقرأ بها».

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة: ريحها طيب وطعمها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة: لا ريح لها وطعمها حلو، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة: ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة: لا ريح لها وطعمها مر».

ويخبرنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن من أحب القرآن يحبه الله ورسوله فيقول: «من أحب أن يحبه الله ورسوله فلينظر: فإن كان يحب القرآن فهو يحب الله ورسوله».

وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه...».

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول الم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف».

حكم تعلمه وتعليمه: تعليم القرآن الكريم فرض كفاية، وحفظه واجب وجوباً كفاً على الأمة حتى لا ينقطع تواتره، ولا يتطرق إليه تبديل أو تحريف، فإن قام بذلك قوم سقط عن الباقيين، وإلا أثموا جميعاً.

والرسول -صلوات الله وسلامه عليه- يبين لنا أن خير الناس وأفضلهم الذي يشتغل بتعلم القرآن الكريم أو تعليمه، وذلك فيما ثبت عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه».

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب».

آداب تلاوة القرآن الكريم، واستماعه:

ينبغي على قارئ القرآن أن يتأدب بالآداب التالية:

- ١- أن يستقبل القبلة ما أمكنه ذلك.
- ٢- أن يستاك تطهيراً وتعظيماً للقرآن.
- ٣- أن يكون طاهراً من الحدثين.
- ٤- أن يكون نظيف الثوب والبدن.
- ٥- أن يقرأ في خشوع وتفكير وتدبر.
- ٦- أن يكون قلبه حاضراً؛ فيتأثر بما يقرأ تاركاً حديث النفس وأهوائها.
- ٧- يستحب له أن يبكي مع القراءة، فإن لم يبكِ يتباكى.
- ٨- أن يزين قراءته ويحسن صوته بها، وإن لم يكن حسن الصوت حسَّنه ما استطاع بحيث لا يخرج به إلى حد التمطيط.

٩- أن يتأدب عند تلاوة القرآن الكريم، فلا يضحك، ولا يعبث، ولا ينظر إلى ما يلهي، بل يتدبر ويتذكر؛ كما قال ﷺ: ﴿كَتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

كيفية قراءة القرآن الكريم: لقد شرع الله ﷻ لقراءة القرآن صفة معينة وكيفية ثابتة، قد أمر بها نبيه عليه الصلاة والسلام فقال: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤]. أي: اقرأه بتؤدة وطمأنينة وتدبر، وذلك بريضة اللسان والمداومة على القراءة بترقيق المرقق وتفخيم المفخم، وقصر المقصور ومد الممدود، وإظهار المظهر وإدغام المدغم وإخفاء المخفي، وغن الحرف الذي فيه غنة، وإخراج الحروف من مخارجها، وعدم الخلط بينها، كل ذلك دون تكلف أو تمطيط.

والواقع أن هذه الصفة لا تتحقق إلا بالمحافظة على أحكام التجويد المستمدة من قراءة رسول الله ﷺ، والتي ثبتت عنه بالتواتر والأحاديث الصحيحة، فلقد ثبت أن أنس بن مالك رضي الله عنه

سئل: كيف كانت قراءة النبي ﷺ؟ فقال: «كانت قراءته مدًّا، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم، يمد بسم الله، ويمد بالرحمن، ويمد بالرحيم».

وقد نقلت إلينا هذه الصفة بأعلى درجات الرواية وهي المشافهة حيث يتلقى القارئ القرآن عن المقرئ، والمقرئ يتلقاه عن شيخه، وشيخه عن شيخه، وهكذا حتى تنتهي السلسلة إلى النبي ﷺ.

ومن المؤكد أن النبي ﷺ قد علّم أصحابه القرآن الكريم كما تلقاه عن أمين الوحي جبريل ﷺ، ولقنهم إياه بنفس الصفة وحثهم على تعلمها والقراءة بها، فقد ثبت أن النبي ﷺ سمع عبد الله ابن مسعود يقرأ في صلاته فقال: «من سرّه أن يقرأ القرآن غصًّا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد».

وقال ﷺ أمرًا الناس بتعلم قراءة القرآن وبتحري الإتقان فيها، بتلقيها عن المتقنين الماهرين: «خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب».

أركان القراءة الصحيحة:

١- موافقتها لوجه من وجوه اللغة العربية ولو ضعيفًا؛ كقراءة ابن عامر في سورة الأنعام في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ببناء الفعل «زين» للمجهول، ورفع قتل على أنه نائب فاعل، ونصب «أولادهم» مفعولًا للمصدر، وجر «شركائهم» مضافًا إلى المصدر.

٢- موافقتها للرسم العثماني ولو احتمالًا.

٣- صحة سندها بتواترها عن النبي ﷺ، وقد ثبت عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قوله: «القراءة سنة متبعة».

مراتب القراءة:

١- الترتيل: هو قراءة القرآن الكريم بتؤدة وطمأنينة مع تدبر المعاني ومراعاة أحكام التجويد، وهذه المرتبة هي أفضل المراتب الثلاث حيث نزل بها القرآن الكريم.

٢- التدوير: هو قراءة القرآن الكريم بحالة متوسطة بين الاطمئنان والسرعة مع مراعاة الأحكام، وهي تلي الترتيل في الأفضلية.

٣- الحدر: هو قراءة القرآن الكريم بسرعة مع المحافظة على أحكام التجويد.

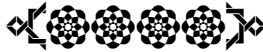
وهذه المراتب كلها جائزة؛ وذكر بعض علماء التجويد مرتبة رابعة وهي مرتبة التحقيق، وقالوا بأنها أكثر تؤدة وأشد اطمئناناً من مرتبة الترتيل، وهي التي تستحسن في مقام التعليم.

لمحة موجزة عن تاريخ التجويد والقراءات

إن أول مَنْ وضع قواعد التجويد العلمية أئمة القراءة واللغة في ابتداء عصر التأليف، وقيل: إن الذي وضعها هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقال بعضهم: أبو الأسود الدؤلي، وقيل أيضًا: أبو عبيد القاسم بن سلام.

ولقد كانت بداية النظم في علم التجويد قصيدة أبي مزاحم الخاقاني المتوفى سنة ٣٢٥ هجرية، وذلك في أواخر القرن الثالث الهجري، وهي تعتبر أقدم نص نظم في علم التجويد؛ وأما القراءات فلعل أول مَنْ جمع هذا العلم في كتاب هو الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، وذلك بالقرن الثالث الهجري، فقد ألف كتاب القراءات الذي قال عنه الحافظ الذهبي: ولأبي عبيد كتاب في القراءات ليس لأحد من الكوفيين مثله. وتوفي ابن سلام بمكة سنة: ٢٢٤ هـ.

وقيل: إن أول من جمع القراءات ودوَّنَهَا: أبو عمر حفص بن عمر الدوري المتوفى سنة ٢٤٦ هـ، وقيل: غير ذلك.



أقسام التجويد

ينقسم التجويد إلى قسمين:

القسم الأول: التجويد العملي، أي: التطبيقي:

وهو تلاوة القرآن الكريم تلاوة مجودة كما أنزلت على رسول الله ﷺ.

وأول من وضعه رسول الله ﷺ باعتباره مبلغاً عن الله ﷻ؛ حيث كان يُعَلِّم أصحابه القرآن الكريم فيقرأ عليهم ويستمع لهم. كما سبق.

حكمه:

تلاوة القرآن الكريم تلاوة مجودة أمر واجب وجوباً عينياً على كل من يريد أن يقرأ شيئاً من القرآن الكريم من مُسلم ومسلمة. الدليل على وجوبه: القرآن، والسنة، والإجماع.

فمن القرآن: قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [سورة المزمل: ٤].
وأما السنة: فقد ثبت عن يعلى بن مملك أنه سأل أم سلمة رضي الله عنها
عن قراءة رسول الله ﷺ وصلاته؟ قالت: ما لكم وصلاته؟ ثم
نعتت قراءته فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً.

أما دليله من الإجماع: فلقد أجمعت الأمة الإسلامية على
وجوب تلاوة القرآن الكريم بالتجويد من زمن النبي ﷺ إلى
زماننا هذا.

القسم الثاني التجويد العلمي النظري: وهو معرفة قواعده
وأحكامه العلمية التي نحن بصدد الكلام عليها في الأبواب
التالية.

حكمه: أما حكم تعلم التجويد العلمي، فالناس أمامه فريقان:
الفريق الأول: عامة الناس، وتعلمه بالنسبة لهم مندوب، وليس
واجباً.

الفريق الثاني: خاصة الناس، وهم: الذين يتصدون للقراءة أو الإقراء، وتعلمه بالنسبة لهم واجب وجوباً عينياً حتى يكونوا قدوة لغيرهم من العامة في تلاوة كتاب الله حق التلاوة. ولا بد أن يكون في كل مصر جماعة يتعلمون التجويد ويعلمونه للناس، فإن لم يكن هناك جماعة منهم يقومون بهذا الواجب أثموا جميعاً.

والدليل على ذلك عموم قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]، ودراسة علم التجويد من التفقه في الدين.



مبادئ التجويد

التجويد في اللغة العربية: معناه الإحسان والإتقان، يقال: جَوَّدت الشيء تجويدًا، أي: حسنته تحسينًا، وأتقنته إتقانًا.

وفي الاصطلاح: علم يبحث في الكلمات القرآنية من حيث إعطاء الحروف حقها من الصفات اللازمة التي لا تفارقها كالاستعلاء والاستفال، أو مستحقها من الأحكام الناشئة عن تلك الصفات كالتفخيم والترقيق والإدغام والإظهار وغير ذلك.

غايته: تمكن القارئ من جودة القراءة، وحسن الأداء، وعصمة لسانه من اللحن عند تلاوة القرآن الكريم؛ لكي ينال رضا ربه، ويتحقق له السعادة في الدنيا والآخرة.

موضوعه: الكلمات القرآنية على المشهور من حيث إعطاء الحروف حقها ومستحقها، وأن لا تخرج عما قُرّر من أحكامه بإجماع الأمة.

فضله وأهميته: هو من أجَلّ العلوم وأشرفها؛ لتعلقه بكلام الله ﷻ.

استمداده: هو مستمد ومأخوذ من كيفية قراءة النبي ﷺ، وقراءة أصحابه رضي الله عنهم، وقراءة التابعين وتابعيهم من أئمة القراءة حتى وصل إلينا بطريق التواتر.



اللحن وأقسامه

اللحن هو: الخطأ والميل عن الصواب.

ينقسم اللحن إلى قسمين:

القسم الأول: اللحن الجلي: هو خطأ يطرأ على اللفظ فيخل بمبنى الكلمة سواء أخل بمعناها أم لا، وسمي جلياً؛ لأنه يخل إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وعامة الناس.

مثال الذي يخل بالمعنى: كسر التاء في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وكذلك ضمها.

ومثال الذي لا يخل بالمعنى: ضم الهاء في قوله تعالى: ﴿وَأَحْمَدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

وحكم هذا القسم: حرام بالإجماع، لا سيما إن تعمد القارئ، أو تساهل فيه.

القسم الثاني اللحن الخفي: وهو خطأ يطرأ على اللفظ فيخل بعرف القراءة ولا يخل بالمعنى، وسمي خفياً؛ لأنه يختص بمعرفته العالم بأحكام التجويد فقط، ويخفى على عامة الناس. مثال ذلك: ترك الإظهار، أو الإدغام، أو الإخفاء، وبالجمله ترك أحكام التجويد أثناء القراءة.

وحكم هذا القسم: التحريم على الراجح؛ إن تعمد القارئ، أو تساهل فيه، وقيل: بالكراهة.



الاستعاذة

الاستعاذة لغة: الالتجاء والاعتصام والتحصن.

واصطلاحًا: لفظ يحصل به الالتجاء إلى الله تعالى، والاعتصام والتحصن به من الشيطان الرجيم، وهي ليست من القرآن بالإجماع، ولفظها لفظ الخبر ومعناه الإنشاء، أي: اللهم أعذني من الشيطان الرجيم.

حكمها: اتفق العلماء على أن الاستعاذة مطلوبة ممن يريد القراءة، واختلفوا هل هي واجبة أو مندوبة؟

فذهب جمهور العلماء وأهل الأداء إلى أنها مندوبة عند ابتداء القراءة، وذهب بعضهم إلى أنها واجبة عند ابتداء القراءة.

صيغتها: المختار لجميع القراء في صيغتها: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ويجوز التعوذ بغير هذه الصيغة مما ورد به

نص نحو: «أعوذ بالله من الشيطان»، ونحو: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».

أحوالها: للاستعاذة عند بدء القرآن حالتان، هما: الجهر، أو الإخفاء.

أما الجهر بها: فيستحب عند بدء القراءة في موضعين:

- ١- إذا كان القارئ يقرأ جهراً، وكان هناك من يستمع لقراءته.
- ٢- إذا كان القارئ وسط جماعة يقرؤون القرآن، وكان هو المبتدئ بالقراءة.

وأما إخفاؤها فيستحب في أربعة مواضع:

- ١- إذا كان القارئ يقرأ سراً.
- ٢- إذا كان القارئ يقرأ جهراً، وليس معه أحد يستمع لقراءته.
- ٣- إذا كان يقرأ في الصلاة سواء كان إماماً أم مأموماً أم منفرداً، ولا سيما إذا كانت الصلاة جهرية.

- ٤- إذا كان يقرأ وسط جماعة وليس هو المبتدئ بالقراءة.

فائدة:

لو قطع القارئ قراءته لعذر طارئ؛ كالعطاس أو التنحنح أو
لكلام يتعلق بمصلحة القراءة لا يعيد الاستعاذة، أما لو قطعها
إعراضاً عن القراءة أو لكلام لا تعلق له بالقراءة، ولو لرد السلام،
فإنه يستأنف الاستعاذة.



البسملة

البسملة: مصدر بسمّل، أي: إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم.
 حكمها: لا خلاف بين العلماء في أنها بعض آية من سورة النمل،
 كما أنه لا خلاف بين القراء في إثباتها في أول الفاتحة.
 وقد أجمع القراء السبعة أيضًا على الإتيان بها عند ابتداء القراءة
 بأول أي سورة من سور القرآن سوى سورة براءة؛ وذلك لكتابتها
 في المصحف، ولما ثبت من الأحاديث الصحيحة أن رسول الله
 ﷺ كان لا يعلم انقضاء السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن
 الرحيم، وأما في أجزاء السور فالقارئ مخير بين الإتيان بالبسملة
 أو عدمه، وأما بالنسبة لسورة براءة فهي متروكة في أولها اتفاقاً.

أوجه الابتداء: إذا ابتدأ القارئ قراءته بأول أي سورة من سور القرآن سوى براءة، فله أن يجمع بين الاستعاذة والبسملة وأول السورة، ويجوز له حينئذ أربعة أوجه:

١- قطع الجميع، أي: فصل الاستعاذة عن البسملة عن أول السورة بالوقف على كل منها، وهذا الوجه أفضلها.

٢- قطع الأول، ووصل الثاني بالثالث، أي: الوقف على الاستعاذة، ووصل البسملة بأول السورة، وهو يلي الوجه الأول في الأفضلية.

٣- وصل الأول بالثاني، وقطع الثالث، أي: وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها، وهو أفضل من الأخير.

٤- وصل الجميع، أي: وصل الاستعاذة بالبسملة بأول السورة.

أما إذا كان القارئ مبتدئاً بأول سورة براءة فله فيها وجهان:

١- الوقف على الاستعاذة، وفصلها عن أول السورة بدون بسملة.

٢- وصل الاستعاذة بأول السورة بدون بسملة أيضًا.

أما إذا كان القارئ مبتدئًا تلاوته بآية من وسط سورة غير سورة (براءة) فله حالتان.

الأولى: أن يأتي بالبسملة، ويجوز له حينئذ الأوجه الأربعة التي ذكرناها في ابتداء أول كل سورة.

الثانية: أن يترك البسملة، ويجوز له حينئذ وجهان فقط:

الأول: الوقف على الاستعاذة، وفصلها عن أول الآية المبتدأ بها.
الثاني: وصل الاستعاذة بالآية المبتدأ بها.

أما إذا كان القارئ مبتدئًا بآية من وسط سورة براءة فقد اختلف فيه العلماء، فذهب بعضهم: إلى منع الإتيان بالبسملة في أثناءها كما منعت في أولها؛ وعلى هذا يجوز للقارئ وجهان فقط:
الأول: الوقف على الاستعاذة.

الثاني: وصلها بأول الآية المبتدأ بها.

وذهب بعضهم: إلى جواز الإتيان بالبسملة في أثناء (براءة) كجوازها في أثناء غيرها، وعلى هذا تجوز الأوجه الأربعة المذكورة آنفاً.

أوجه ما بين السورتين:

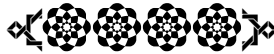
إذا وصل القارئ آخر سورة يقرأها بالتي بعدها سوى سورة (براءة) فله ثلاثة أوجه:

- ١- قطع الجميع، أي: الوقف على آخر السورة، وعلى البسملة.
- ٢- قطع الأول، ووصل الثاني بالثالث، أي: الوقف على آخر السورة، ووصل البسملة بأول السورة التالية.
- ٣- وصل الجميع، أي: وصل آخر السورة بالبسملة بأول السورة التالية.

أما الوجه الجائز عقلاً، وهو وصل آخر السورة بالبسملة والوقف عليها فهو ممتنع اتفاقاً؛ لأن البسملة جعلت لأوائل السور لا لأواخرها.

وأما إذا وصل آخر سورة الأنفال بأول سورة براءة فيجوز له
ثلاثة أوجه:

- ١-القطع، أي: الوقف على آخر الأنفال مع التنفس.
- ٢-السكت، أي: قطع الصوت لمدة يسيرة بدون تنفس.
- ٣-الوصل، أي: وصل آخر الأنفال بأول التوبة، وكل ذلك من
غير الإتيان بالبسملة.



أحكام النون الساكنة والتنوين

تعريف النون الساكنة: هي النون الخالية من الحركة والثابتة لفظاً وخطاً ووصلاً ووقفاً، وتكون في الأسماء والأفعال، وتكون متوسطة ومتطرفة.

تعريف التنوين: هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً ووصلاً، وتفارقه خطاً ووقفاً. وعلامته: فتحتان، أو كسرتان، أو ضمتان.

وحكمه: حالة الوقف تبدل الفتحتان ألفاً دائماً إلا إذا كانتا على هاء تأنيث مثل: ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الإسراء: ٨٧] فيوقف عليها بالهاء من غير تنوين، وأما الضمتان والكسرتان فيحذف التنوين فيهما، ويوقف عليهما بالسكون إلا في قوله تعالى: ﴿وَكَايْن﴾ [آل عمران: ١٤٦] حيث وقع فإنهم كتبوه بالنون.

الفرق بين النون الساكنة، والتنوين:

١- النون الساكنة: حرف أصلي من أحرف الهجاء، أما التنوين: فلا يكون إلا زائداً عن بنية الكلمة.

٢- النون الساكنة: ثابتة في اللفظ والخط، أما التنوين: فثابت في اللفظ دون الخط.

٣- النون الساكنة: ثابتة في الوصل والوقف، أما التنوين: فثابت في الوصل دون الوقف.

٤- النون الساكنة: توجد في الأسماء، والأفعال، والحروف، أما التنوين: فلا يوجد إلا في الأسماء فقط.

٥- النون الساكنة: تكون متوسطة، ومتطرفة، أما التنوين: فلا يكون إلا متطرفاً.

وللنون الساكنة والتنوين أربعة أحكام، وهي:

١- الإظهار. ٢- الإدغام. ٣- الإقلاب. ٤- الإخفاء.

الحكم الأول: الإظهار الحلقي:

الإظهار لغة: البيان والإيضاح.

واصطلاحًا: إخراج الحرف المظهر من مخرجه من غير غنة كاملة.

والمراد بالحرف المظهر النون الساكنة والتنوين الواقعتان قبل أحرف الإظهار.

حروف الإظهار الحلقي: ستة، وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، فإذا وقع حرف من هذه الأحرف الستة بعد النون الساكنة سواء في كلمة أو في كلمتين أو بعد التنوين -ولا يكون إلا من كلمتين-؛ وجب الإظهار، ويسمى إظهارًا حلقيًا.

سببه: لأن النون والتنوين يخرجان من طرف اللسان، والحروف الستة تخرج من الحلق، وليس بينهما تقارب أو تجانس يستوجب الإدغام أو الإخفاء؛ فتعين الإظهار.

مراتبه ثلاثة:

١-عليا: عند الهمزة والهاء.

٢-وسطى: عند العين والحاء.

٣-دنيا: عند الغين والحاء.

الحكم الثاني: الإدغام:

الإدغام لغة: إدخال الشيء في الشيء، تقول: أدغمت اللجام في فم الفرس، أي: أدخلته فيه.

واصطلاحًا: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران حرفًا واحدًا مشددًا.

حروفه: ستة مجموعة في كلمة (يرملون)، وهي: الياء، والراء، والميم، واللام، والواو، والنون.

ينقسم الإدغام إلى قسمين:

١-إدغام بغنة: وله أربعة أحرف مجموعة في كلمة (ينمو)،

وهي: الياء، والنون، والميم، والواو، فإذا وقع حرف منها بعد

النون الساكنة بشرط أن تكون النون في آخر الكلمة الأولى وحرف الإدغام في أول الكلمة التالية أو بعد التنوين - ولا يكون إلا من كلمتين -، أو بعد نون ملحقة بالتنوين - كما في قوله تعالى: ﴿وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٧] خاصة -؛ وجب الإدغام مع الغنة إلا في موضعين وهما: ﴿يَسَّ﴾ ① و﴿الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [يس: ١- ٢]، و﴿تَ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] فالحكم فيهما الإظهار على خلاف القاعدة مراعاة للرواية عن حفص، فالنون فيهما ملحقة بالإظهار المطلق الآتي ذكره.

أما إذا وقع حرف الإدغام بعد النون الساكنة بكلمة واحدة؛ وجب الإظهار، ويسمى إظهارًا مطلقًا؛ لعدم تقييده بحلقي أو شفوي أو قمري، ولا يكون إلا عند الياء والواو، ولم يقعا في القرآن إلا في أربعة مواضع: ﴿الدُّنْيَا﴾ [الملك: ٥]، ﴿بُنْيْنَ﴾ [الصف: ٤]، ﴿صَوَّانٌ﴾ [الرعد: ٤]، ﴿قَتَوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]. وسبب ظهور النون

عندهما؛ لئلا تلتبس بالمضاعف لو أدغمت، وكذا المحافظة على وضوح المعنى إذ لو أدغمت لصار خفياً.

وأما في (يس) فسبب الإظهار فيهما مراعاة للانفصال الحكمي؛ لأن النون فيهما وإن اتصلت بما بعدها لفظاً في حالة الوصل فهي منفصلة حكماً، وذلك لأن كلاً من (يس) و (ن) اسم للسورة التي بدئت بها، والنون فيهما حرف هجاء لا حرف مبني، وما كان كذلك فحقه الفصل عما بعده فيظهر في الوصل كظهوره في الوقف.

وأما (طسم) أول الشعراء والقصص فرواية حفص فيها: إدغام النون في الميم.

٢- الإدغام بغير غنة: وله حرفان، وهما: اللام، والراء، فإذا وقع حرف منهما بعد النون الساكنة من كلمتين أو بعد التنوين - ولا يكون إلا كذلك -؛ وجب الإدغام بغير غنة إلا في نون: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]، لما فيها من وجوب السكت المانع من الإدغام.

أنواع الإدغام من حيث الكمال والنقصان:

الإدغام نوعان:

١- إدغام كامل: وهو ذهاب ذات الحرف وصفته معاً، ويكون عند اللام والراء؛ لكمال التشديد فيهما، باتفاق العلماء.

٢- إدغام الناقص: وهو ذهاب ذات الحرف وإبقاء صفته، وهي: الغنة التي تكون مانعة من كمال التشديد، وذلك عند الحروف الأربعة الباقية حيث تشبه الإطباق في أحطت.

أما أسباب الإدغام فثلاثة:

١- التماثل. ٢- التجانس. ٣- التقارب.

فالتماثل بالنسبة للنون، والتقارب بالنسبة لبقية الحروف الخمسة، هذا على مذهب الخليل بن أحمد الذي يعتبر المخارج سبعة عشر، وكذا مذهب سيبويه الذي يعتبر المخارج ستة عشر، أما على مذهب الفراء الذي يعتبر المخارج أربعة عشر فالتماثل مع النون، والتقارب مع الميم والياء والواو، والتجانس مع اللام

والراء؛ حيث يعتبر اللام والنون والراء تخرج من مخرج واحد، وهو: طرف اللسان.

فائدة الإدغام: هي التخفيف؛ لأن المدغم والمدغم فيه ينطق بهما حرفاً واحداً مشدداً.

الحكم الثالث الإقلاب:

الإقلاب لغة: تحويل الشيء عن وجهه.

واصطلاحاً: قلب النون الساكنة أو التنوين ميماً مخفأة بغنة.

والإقلاب له حرف واحد وهو الباء، فإذا وقعت الباء بعد النون الساكنة سواء من كلمة أو من كلمتين، أو بعد التنوين -ولا يكون إلا من كلمتين-، أو بعد نون ملحقة بالتنوين -ولا توجد إلا في قوله تعالى: ﴿لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]-؛ وجب الإقلاب، أي: قلب النون الساكنة أو التنوين ميماً، ثم إخفاء هذه الميم مع الغنة.

ولكي يتحقق الإقلاب فلا بد من ثلاثة أمور:

الأول: قلب النون الساكنة أو التنوين ميماً خالصة لفظاً لا خطأً.

الثاني: إخفاء هذه الميم عند الباء.

الثالث: إظهار الغنة مع الإخفاء، وهي: صفة الميم المقلوبة لا صفة النون والتنوين.

الحكم الرابع: الإخفاء:

الإخفاء لغة: الستر، يقال: أخفيت الكتاب أي: سترته عن الأعين.

اصطلاحاً: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عارياً عن التشديد مع بقاء الغنة.

حروفه: حروف الإخفاء خمسة عشر حرفاً، وهي الباقية من أحرف الهجاء بعد أحرف الإظهار والإدغام والإقلاب، فإذا وقع حرف من هذه الأحرف الخمسة عشر بعد النون الساكنة من

كلمة أو من كلمتين أو بعد التنوين وجب الإخفاء، ويسمى إخفاء حقيقياً.

وكيفية الإخفاء: أن ينطق بالنون الساكنة والتنوين غير مظهرين إظهاراً محضاً ولا مدغمين إدغاماً محضاً بل بحالة متوسطة بين الإظهار والإدغام عاريين عن التشديد مع بقاء الغنة فيهما. والفرق بين الإخفاء والإدغام:

أولاً: أن الإخفاء لا تشديد معه مطلقاً، بخلاف الإدغام ففيه تشديد.

ثانياً: أن إخفاء الحرف يكون عند غيره، وأما إدغامه فيكون في غيره.

ثالثاً: أن الإخفاء يأتي من كلمة ومن كلمتين، وأما الإدغام فلا يكون إلا من كلمتين.

مراتب حروف الإخفاء:

١- أقربها مخرجاً إلى النون ثلاثة أحرف وهي: الطاء والdal والتاء.

٢- أبعدها مخرجاً من النون حرفان: وهما القاف والكاف.

٣- أوسطها عند الأحرف العشرة الباقية فهي متوسطة في القرب والبعد.

مراتب الإخفاء الثلاثة:

١- أعلاها عند الطاء والdal والتاء؛ لقرب مخرج النون من مخرج هذه الحروف فيكون الإخفاء قريباً من الإدغام.

٢- أدناها عند القاف والكاف؛ لبعد مخرج النون عن مخرج هذين الحرفين فيكون الإخفاء قريباً من الإظهار.

٣- أوسطها عند الأحرف العشرة الباقية؛ لعدم قربها منها جداً، ولا بعدها عنها جداً، فيكون الإخفاء متوسطاً بينهما.

حكم النون والميم المشددين

الحرف المشدد أصله مكوّن من حرفين، الأول منهما ساكن والثاني متحرك؛ فيدغم الحرف الساكن في الحرف المتحرك، بحيث يصيران حرفاً واحداً كالثاني مشدداً. والنون والميم المشددتان إما أن يكونا متوسطتين أو متطرفتين، وإما أن يكونا في اسم أو فعل أو حرف، فإذا وقعت النون والميم مشددين؛ وجب إظهار الغنة فيهما حال النطق بهما، وهذا هو حكمهما، ويسمى كل منهما حرف غنة مشدداً أو حرفاً أغن مشدداً.

تعريف الغنة:

الغنة لغة: صوت له رنين في الخيشوم.

اصطلاحًا: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم لا عمل للسان فيه.

مخرجها: الغنة تخرج من الخيشوم، وهو أعلى الأنف وأقصاه من الداخل.

مقدارها: مقدار الغنة حركتان بحركة الإصبع قبضًا أو بسطًا. كيفية النطق بها: هي تابعة لما بعدها تفخيماً وترقيقاً، فإن كان ما بعدها حرف استعلاء؛ فخمت مثل: ﴿يَطْفُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وإن كان ما بعدها حرف استفال؛ رقت مثل: ﴿مَا نَسَخَ﴾ [البقرة: ١٠٦].

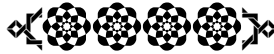
مراتبها: مراتب الغنة خمسة على المشهور: أكملها في المشدد والمدغم كامل التشديد، ثم المدغم ناقص التشديد، ثم المُخْفَى ويدخل فيه الإقلاب، ثم الساكن المظهر، ثم المتحرك.

والغنة في حالة الكمال توجد فيما يأتي:

١- النون الساكنة والتنوين في حالات: الإدغام بغنة، والإقلاب، والإخفاء.

٢- النون والميم المشددين.

٣- الميم الساكنة في حالتي الإخفاء والإدغام.



أحكام الميم الساكنة

الميم الساكنة هي التي لا حركة لها، وهي تقع قبل أحرف الهجاء جميعها ما عدا حروف المد الثلاثة؛ وذلك خشية التقاء الساكنين، وهو ما لا يمكن النطق به.

ولها قبل أحرف الهجاء ثلاثة أحكام:

الحكم الأول: الإخفاء الشفوي: وله حرف واحد وهو الباء، فإذا وقعت بعد الميم الساكنة - ولا يكون ذلك إلا في كلمتين - جاز الإخفاء، ويسمى إخفاء شفويًا، ولا بد معه من الغنة.

وجه تسميته بالإخفاء الشفوي: أما تسميته إخفاء؛ فلإخفاء الميم الساكنة عند ملاقاتها للباء؛ للتجانس الذي بينهما حيث يتحدان في المخرج، ويتركان في أغلب الصفات.

وأما تسميته شفويًا؛ فلأن الميم والباء يخرجان من الشفتين.

الحكم الثاني: إدغام المتماثلين الصغير: وله حرف واحد وهو الميم، فإذا وقعت الميم المتحركة بعد الميم الساكنة؛ وجب الإدغام، ويسمى إدغام متماثلين صغيراً، ولا بد معه من الغنة أيضاً.

وجه تسميته إدغام متماثلين صغيراً: أما تسميته إدغاماً؛ فلا إدغام الميم الساكنة في الميم المتحركة، وأما تسميته بالمتماثلين فلكونه مؤلفاً من حرفين متحدين في المخرج والصفة أدغم الأول في الثاني منهما، وأما تسميته بالصغير؛ فلأن الأول منهما ساكن، والثاني متحرك، وهذا هو سبب الإدغام.

الحكم الثالث الإظهار الشفوي: وله ستة والعشرون حرفاً الباقية من أحرف الهجاء، بعد إسقاط الباء والميم من الحروف الثمانية والعشرين التي تقع بعد الميم الساكنة، فإذا وقع حرف منها بعد الميم الساكنة في كلمة أو في كلمتين وجب الإظهار، ويسمى إظهاراً شفوياً.

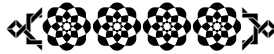
وجه تسميته بالإظهار الشفوي: أما تسميته إظهاراً؛ فلاظهار الميم الساكنة عند ملاقاتها للحروف الستة والعشرين، وأما تسميته شفويّاً؛ فلأن الميم الساكنة وهي الحرف المظهر تخرج من الشفتين.

وإنما نسب الإظهار إليها ولم ينسب إلى مخرج الحروف الستة والعشرين التي تظهر الميم عندها؛ لأنها لم تنحصر في مخرج معين حتى ينسب الإظهار إليها، فبعضها يخرج من الحلق وبعضها من اللسان، وبعضها من الشفتين، ومن أجل هذا نسب إلى مخرج الحرف المظهر لضبطه وانحصاره.

وهذا بخلاف الإظهار الحلقى فإنه نسب إلى مخرج الحروف التي تظهر عندها النون والتنوين نظراً لانحصارها في مخرج معين وهو الحلق.

سبب الإظهار الشفوي: سبب إظهار الميم عند ملاقاتها للستة والعشرين حرفاً هو بُعد مخرج الميم عن مخرج أكثر هذه

الأحرف، ويلاحظ عند وقوع الواو أو الفاء بعد الميم الساكنة وجوب إظهار الميم إظهارًا شفويًا شديدًا حتى لا يتوهم إخفاؤها عندهما كما تخفى عند الباء؛ وذلك لاتحاد مخرجها مع الواو وقرب مخرجها من الفاء.



حكم اللامات السواكن

اللامات السواكن خمسة أنواع، وهي:

- ١- لام التعريف، أي: لام (ال). ٢- لام الفعل. ٣- لام الحرف.
- ٤- لام الاسم. ٥- لام الأمر.

أحكام كل منها بالتفصيل:

أولاً: حكم لام ال: وهي اللام المعروفة بلام التعريف الداخلة على الأسماء، وتكون زائدة عن بنية الكلمة دائماً سواء أمكن استقامة الكلمة بدونها مثل: ﴿الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ١١]، أم لم يمكن مثل: ﴿الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فزيادة (ال) في مثلها لازمة بمعنى أنه لا يمكن أن تفارق الكلمة التي فيها، وهذا النوع حكمه وجوب الإدغام إذا أتى بعدها لام مثل: ﴿الَّذِي﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿الَّتِي﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿وَالَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦]. ووجوب الإظهار إذا أتى

بعدها ياء أو همز في ﴿وَالْيَسَعَ﴾ [الأنعام: ٨٦]، ﴿الْأَن﴾ [يوسف: ٥١]، وهي في ذلك كله لا تفارق الكلمة.

أما التي يمكن استقامة الكلمة بدونها فلها قبل أحرف الهجاء حالتان:

١- حالة الإظهار: تسمى (ال) فيها باللام القمرية، وتختص بأربعة عشر حرفاً، وهي: الهمزة، والباء، والغين، والحاء، والجيم، والكاف، والواو، والخاء، والفاء، والعين، والقاف، والياء، والميم، والهاء.

ووجه تسميته بالإظهار القمري: فعلى طريقة التشبيه، حيث شبهت اللام بالنجم والحروف الأربعة عشر بالقمر بجامع ظهور كل مع الآخر وعدم خفائه معه.

وسبب إظهار اللام مع هذه الحروف: هو التباعد بين مخرج اللام ومخرج هذه الحروف الأربعة عشر.

٢- وأما حالة الإدغام: فتسمى (ال) فيها باللام الشمسية، وهي تختص بالأربعة عشر حرفاً الباقية من أحرف الهجاء، وهي: الطاء، والثاء، والصاد، والراء، والتاء، والضاد، والذال، والنون، والdal، والسين، والظاء، والزاي، والشين، واللام.

فإذا وقع حرف من هذه الأحرف الأربعة عشر بعد لام (ال)؛ وجب إدغامها ويسمى إدغامًا شمسيًا، وتسمى اللام باللام الشمسية، وعلامة ذلك خلو اللام من السكون ووضع شدة على الحرف الذي بعدها.

ووجه تسميته بالإدغام الشمسي: فعلى طريقة التشبيه؛ حيث شبهت اللام بالنجم، والحروف الأربعة عشر بالشمس بجامع خفاء كل عند الآخر وعدم ظهوره معه.

وسبب إدغام اللام في هذه الحروف: هو التماثل مع اللام، والتقارب مع باقي الحروف.

ثانيًا: حكم لام الفعل: وهي اللام الساكنة الواقعة في فعل سواء كان ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا، وفي كلِّ إما متوسطة أو متطرفة. ولها قبل أحرف الهجاء حالتان:

حالة الإدغام: فتدغم لام الفعل مطلقًا إذا وقع بعدها لام أو راء، وسبب الإدغام التماثل بالنسبة إلى اللام، والتقارب بالنسبة إلى الراء.

وأما حالة الإظهار: فتظهر لام الفعل مطلقًا إذا وقع بعدها حرف من الحروف الستة والعشرين حرفًا الباقية.

ثالثًا: حكم لام الحرف: وهي اللام الواقعة في حرف، وذلك في (هل، بل) فقط، ولا يوجد غيرهما في القرآن.

وحكم (بل) وجوب الإظهار نحو: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ﴾ [الدخان: ٩]، ما لم يقع بعدها لام أو راء فتدغم في اللام للتماثل وفي الراء للتقارب، ويستثنى منها ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]؛ وذلك لوجوب السكت عليها، والسكت يمنع الإدغام.

وأما حكم (هل) فيجب إظهار لامها دائماً، إلا إذا وقع بعدها لام فتدغم فيها للتماثل مثل: ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَرْكَى﴾ [النازعات: ١٨]، أما وقوع الراء بعدها فلم يوجد في القرآن.

رابعاً: حكم لام الاسم: وهي اللام الواقعة في كلمة فيها إحدى علامات الاسم أو تقبل إحداها، وتكون دائماً متوسطة وأصلية، أي: من بنية الكلمة، وحكمها وجوب الإظهار مطلقاً.

خامساً حكم لام الأمر: وهي اللام الساكنة الزائدة عن بنية الكلمة، والتي تدخل على الفعل المضارع فتحوله إلى صيغة الأمر؛ وذلك بشرط أن تكون مسبوقه بـ: ثم أو الواو أو الفاء؛ مثال المسبوقه بـ: ثم ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]. والواو نحو: ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْوَرَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]. والفاء نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ سَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج: ١٥]. وحكمها وجوب الإظهار مطلقاً كـ: لام الاسم.



(تنبيه): اعلم أن الحروف الهجائية التي تقع بعد اللامات السواكن عددها ثمانية وعشرون حرفاً بعد إسقاط حروف المد الثلاثة شأنها شأن النون الساكنة والتنوين، والميم الساكنة؛ وذلك خشية التقاء الساكنين.



المد والقصر

والمد معناه لغة: الزيادة.

واصطلاحًا: إطالة الصوت بحرف المد أو اللين عند وجود السبب؛ وضده القصر.

والقصر لغة: الحبس والمنع.

واصطلاحًا: إثبات حرف المد أو اللين من غير زيادة فيه؛ لعدم وجود السبب.

وحقيقة المد: هو تحققه بأي مقدار ولو حركتين، وحقيقة القصر: هو عدم المد مطلقًا، ولكن المصطلح عليه في علم التجويد كما يستفاد من تعريفَي المد والقصر السابقين أن القصر هو مقدار حركتين، والمد ما زاد على ذلك.

حروف المد: حروف المد ثلاثة يطلق عليها حروف مد ولين، وسميت حروف مد؛ لامتداد الصوت بها، وحروف لين؛ لخروجها بسهولة وعدم كلفة، وهي:

١- الألف: ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.

٢- الواو: الساكنة بشرط ضم ما قبلها.

٣- الياء: الساكنة بشرط كسر ما قبلها.

وهي مجموعة في لفظ (واي)، ويجمع أمثلتها بشروطها كلمة ﴿تُوحِيَا﴾ [هود: ٤٩]، فإن فقدت الواو والياء شرطيهما بأن سكتتا وانفتح ما قبلهما كانتا حرفي لين فقط، فإن أطلقنا حرف المد فهو شامل للمد واللين، وإذا قيدنا الحرف باللين فهو خاص به.

أقسام المد:

١- المد الأصلي ويسمى بالمد الطبيعي: وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به، ولا تستقيم الكلمة إلا بوجوده، ويكفي فيه

وجود أحد حروف المد الثلاثة، وليس قبلها همز أو بعدها همز أو سكون.

ومقدار مده: حركتان، والحركة بمقدار قبض الإصبع أو بسطه بحالة متوسطة ليست بسرعة ولا بتأن.

وسبب تسميته أصلياً؛ لأصالته بالنسبة إلى غيره من المدود؛ وذلك لثبوته على حالة واحدة وهي مده حركتان فقط، ولأن ذات الحرف لا تقوم إلا به، ولعدم توقفه على سبب من الأسباب التي ستذكر عند الكلام على المد الفرعي.

ويسمى أيضاً طبيعياً؛ لأن صاحب الطبيعة السليمة لا يزيده ولا ينقصه عن حركتين.

أنواع المد الأصلي ثلاثة:

الأول: يكون حرف المد ثابتاً وصلاً ووقفاً سواء كان متوسطاً مثل: ﴿مَلِكٍ﴾ [الفاتحة: ٤]، أو متطرفاً مثل: ﴿وَوَحَّهَا﴾ [الشمس: ١]، وسواء كان ثابتاً في الرسم أو محذوفاً كما مثّل.

ومن هذا النوع أيضًا الحروف الهجائية الخمسة الواقعة في فواتح السور، وجاءت على حرفين ثانيهما حرف مد، وقد جمعها صاحب التحفة في قوله: (حي طهر)، مثل: الحاء من (حم) أول الحواميم.

الثاني: أن يكون حرف المد ثابتًا في الوقف دون الوصل؛ وذلك في الألفات، المبدلة من التنوين المنصوب مثل: ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١] في حالة الوقف.

وكذلك الألفات التي عليها سكون مستطيل في مثل: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٢٦]، ﴿لَنَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، وذلك في حالة الوقف.

وكذلك المدود التي تحذف في حالة الوصل خشية التقاء الساكنين وتثبت في الوقف، مثال الألف: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، ومثال الياء: ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [طه: ٦]، ومثال الواو: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثالث: أن يكون حرف المد ثابتاً في الوصل دون الوقف مثل: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿يَهْدِي بِصِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٥]، وهذا النوع من المد الأصلي يطلق عليه مد الصلة وهو خاص بهاء الضمير، وعلامته واو صغيرة بعد الهاء المضمومة وياء صغيرة بعد الهاء المكسورة.

وأما المد الفرعي: هو المد الزائد على المد الأصلي لسبب من الأسباب.

وأسبابه: ١- الهمزة ٢- السكون، ويسمى كل منهما سبباً لفظياً؛ لأنه علة لزيادة مقدار المد الفرعي عن المد الطبيعي.

أنواعه: ١- المد المتصل. ٢- المد المنفصل. ٣- المد البدل. وهذه الأنواع الثلاثة سببها الهمز، ٤- المد العارض للسكون. ٥- المد اللازم. وهذان النوعان سببهما السكون.

أحكامه:

١- الوجوب: خاص بالمد المتصل فقط.

٢- الجواز: خاص بالمد المنفصل، والمد العارض للسكون، والمد البدل.

٣- اللزوم: خاص بالمد اللازم فقط.

وإنما كان المتصل واجباً لوجوب مده زيادة عن المد الطبيعي اتفاقاً عند جميع القراء، وكان المنفصل والعارض للسكون والبدل حكم كل منهما الجواز؛ وذلك لجواز مدها وقصرها، وكان اللازم لازماً؛ للزوم مده حالة واحدة وهو ست حركات. المد المتصل: هو أن يقع بعد حرف المد همز متصل به في كلمة واحدة.

أمثلته: الألف: ﴿جَاءَ﴾ [النصر: ١]، مثال الواو: ﴿قُرُوءٍ﴾ [البقرة:

٢٢٨]، مثال الياء: ﴿هَيَّئْ﴾ [النساء: ٤].

حكمه: وجوب مده زيادة على مقدار المد الطبيعي اتفاقاً؛ ووجه تسميته متصلاً؛ لاتصال سببه وهو الهمز بحرف المد في كلمة

واحدة؛ ومقدار مده: أربع حركات أو خمس وصلًا ووقفًا،
ويزاد ست حركات في حالة الوقف إذا كانت همزته متطرفة.

والمتصل المتطرف الهمز يأتي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المفتوح الهمز سواء كان فتحه إعراب مثل:
﴿وَالسَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٢]، أو فتحة بناء مثل: ﴿جَاءَ﴾ [النصر: ١]. فإذا
وقفنا عليه ففيه ثلاثة أوجه: المد أربع حركات، أو خمس، أو
ست مع السكون المحض، أي: الخالص.

النوع الثاني: المكسور الهمز سواء كانت كسرة إعراب مثل:
﴿وَالسَّمَاءِ﴾ [الشمس: ٥]، أو كسرة بناء مثل: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، إذا
وقفنا عليه ففيه خمسة أوجه: المد أربع حركات أو خمس مع
السكون المحض، ومثلها مع الروم؛ لأنه يوصل بهذين
الوجهين، والروم كالوصل، ثم المد ست حركات مع السكون
المحض فقط.

النوع الثالث: المضموم الهمز سواء كانت ضمة إعراب مثل: ﴿السُّهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، أو ضمة بناء مثل: ﴿وَنَسَمَاءُ﴾ [هود: ٤٤]، فإذا وقفنا على مثل ذلك ففيه ثمانية أوجه: المد أربع حركات أو خمس أو ست مع السكون المجرد، ومثلها مع الإشمام، ثم المد أربع حركات أو خمس مع الروم فقط.

المد المنفصل: هو أن يقع بعد حرف المد همز منفصل عنه في كلمة أخرى.

أمثله: مثال الألف: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، ومثال الواو: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦]، ومثال الياء: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

حكمه: جواز مده وقصره إلا أن رواية القصر لحفص ليست من طريق كتاب الشاطبية، وإنما هو من طريق طيبة النشر في القراءات العشر، وعلى هذا فلا يجوز للقارئ أن يقرأ بقصر

المنفصل إلا إذا كان على دراية بالأحكام المترتبة عليه حتى لا يحصل خلط أو تركيب في الطرق عند التلاوة.

ووجه تسميته منفصلاً؛ لانفصال السبب وهو الهمز عن حرف المد كل منهما في كلمة.

ومقدار مده: أربع حركات أو خمسة.

المد البدل: هو أن يتقدم الهمز على حرف المد في كلمة وليس بعد حرف المد همز أو سكون.

أمثلته: مثال الألف نحو: ﴿ءَامَنُوا﴾ [التوبة: ١٢٤]، ومثال الياء نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [التوبة: ١٢٤]، ومثال الواو نحو: ﴿وَأُوْتُوا﴾ [البقرة: ١٤٤].

حكمه: جواز مده وقصره إلا أن حفصاً ليس له فيه إلا القصر. ومقدار مده: حركتان فقط؛ كالمد الطبيعي.

ووجه تسميته بدلاً؛ لأن حرف المد فيه مبدل من الهمز غالباً، إذ أصل كل بدل هو اجتماع همزتين في كلمة أولاهما متحركة

والأخرى ساكنة، فتبدل الهمزة الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى تخفيفاً، فإن كانت الهمزة الأولى مفتوحة أبدلت الثانية ألفاً نحو: ﴿ءَامَنُوا﴾ إذ أصلها (ءَأْمَنُوا)، وإن كانت الهمزة الأولى مكسورة أبدلت الثانية ياء نحو: ﴿ءَايَمَنَّا﴾ إذ أصلها (إِأْمَنَّا)، وإن كانت الهمزة الأولى مضمومة أبدلت الثانية واوًا نحو: ﴿أَوْتُوا﴾ إذ أصلها (أُتُوا).

وتسميته بمد البدل إنما باعتبار الغالب والكثير فيه؛ لأن من أمثله ما لا يكون حرف المد فيه بدلاً من الهمزة نحو: ﴿وَقُرْءَانَ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، وهذا يعتبر شبيهاً بالبدل؛ لأن حرف المد في مثل ذلك أصلي وليس مبدلاً من الهمزة.

ولقد اشترط في التعريف أن لا يقع بعد حرف المد همز أو سكون؛ لكي يخرج نحو: ﴿ءَأْمِنَ﴾ [المائدة: ٢] فهو مد لازم، ونحو: ﴿بُرءُوءًا﴾ [المتحنة: ٤] فهو مد متصل، ونحو: ﴿وَجَاءَوْ

أَبَاهُمْ ﴿يُوسُفَ: ١٦﴾ فهو مد منفصل، ونحو: ﴿مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٢٩] عند الوقف فهو مد عارض للسكون، وقد ألغي مد البدل في مثل هذا كله؛ لأن هذه المدود تعتبر أقوى منه رتبة فقدمت عليه. المد العارض للسكون: هو أن يقع بعد حرف المد أو حرف اللين ساكن عارض لأجل الوقف.

أمثلته: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿الْمَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٢].

حكمه: جواز قصره ومدّه.

ومقدار مدّه: يجوز فيه ثلاثة أوجه: القصر حركتان، والتوسط أربع، والإشباع ست.

ووجه تسميته عارضاً: لعروض السكون لأجل الوقف؛ لأنه لو وصل لبصار مدّاً طبيعياً.

والمد العارض للسكون ثلاثة أنواع:

١- المنصوب: ونعني به الذي آخره فتحة سواء كانت فتحة

إعراب نحو: ﴿الْمُسْتَقِيمُ﴾ [الفاتحة: ٦]، أو فتحة بناء نحو:

﴿أَفَلَمِيتَ﴾ [الفاتحة: ٢] ففيه ثلاثة أوجه: القصر حركتان، والتوسط أربع حركات، والإشباع ست، وكلها مع السكون المحض، أي: الخالص من الروم والإشمام.

٢- المجرور ونعني به الذي آخره كسرة سواء كانت كسرة إعراب نحو: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الفاتحة: ١]، أو كسرة بناء نحو: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩]. ففيه أربعة أوجه الثلاثة المتقدمة في المنصوب أعني القصر والتوسط والإشباع مع السكون المحض، ثم الروم مع القصر؛ لأن الروم كالوصل فلا يكون إلا مع القصر.

٣- المرفوع ونعني به الذي آخره ضمة سواء كانت ضمة إعراب نحو: ﴿تَسْعِيْتُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو وضمة بناء نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [مريم: ٤٦] ففيه سبعة أوجه وهي: الثلاثة المتقدمة مع السكون المحض، ومثلها مع الإشمام، والوجه السابع الروم مع القصر.

وإن كان السكون العارض قبله حرف لين مثل: ﴿خَوْفٍ﴾ [قريش:

٤]، ﴿يَبْتَ﴾ [آل عمران: ٩٦] ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] ﴿سَوْءٍ﴾ [مريم: ٢٨]

فإنه يأخذ الأوجه السابقة حيث أتى إلا أنهم اختلفوا في وجه القصر، فبعض العلماء يقول بأن المراد بالقصر المد حركتين إجراءً له مجرى المد العارض للسكون، واعتبار حرف اللين كحرف المد عند الوقف على ما بعده تسهياً للنطق؛ والبعض الآخر من العلماء يقول بأن المراد بالقصر حذف المد مطلقاً بحيث يكون النطق بحرفي اللين عند الوقف كالنطق بهما حالة الوصل إجراءً لهما مجرى الحروف الصحيحة.

المد اللازم: هو أن يأتي بعد حرف المد أو اللين ساكن لازم وصلاً ووقفاً سواء كان ذلك في كلمة أو حرف.

أمثله: ﴿الْمَاقَةُ﴾، ﴿الْفَن﴾، ﴿الْمَ﴾.

حكمه: لزوم مده مدًا متساويًا اتفاقاً وصلاً ووقفاً.

مقدار مده: ست حركات دائماً إلا في لفظ (عين) أول مريم والشورى ففيه وجهان: الإشباع والتوسط؛ وذلك لوقوع السكون الأصلي فيه بعد حرف لين ولم يوجد غيره في القرآن، والإشباع هو المقدم في الأداء، وكذا حرف ميم من (الم) أول آل عمران في حالة الوصل فقد روي فيه وجهان: الأول: المد ست حركات استصحاباً للأصل. الثاني: القصر حركتان اعتداداً بحركة الميم العارضة وهي الفتحة التي أتى بها للتخلص من التقاء الساكنين، وإنما أوثرت الفتحة هنا على الكسرة التي هي الأصل في التخلص؛ وذلك لكون الفتحة وسيلة إلى تفخيم لفظ الجلالة، وإنما قصد تفخيمه ليتلاءم مع تفخيم معناه، أما في حالة الوقف فيتعين فيه المد ست حركات فقط.

ووجه تسميته لازماً: سمي مداً لازماً للزوم مده ست حركات من غير تفاوت، وأيضاً للزوم سببه وهو السكون وصلاً ووقفاً.

وينقسم المد اللازم إجمالاً إلى قسمين:

الأول: المد اللازم الكلمي: وهو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد في كلمة.

الثاني: المد اللازم الحرفي: وهو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد في حرف من أحرف الهجاء مثل: ﴿تَ﴾ [القلم: ١]، وينقسم تفصيلاً إلى أربعة أقسام: ١- اللازم الكلمي المخفف: وهو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي في كلمة خالياً من التشديد.

أمثلته: ﴿ءَاكُنْ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: ٥١]، ﴿ءَاكُنْ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١] بموضعي يونس وليس في القرآن غيرهما.

ووجه تسميته كلمياً؛ لوقوع السكون الأصلي بعد حرف المد في كلمة واحدة.

ووجه تسميته مخففاً؛ لخفة النطق به نظراً إلى خلوه من التشديد والغنة.

القسم الثاني المد اللازم الكلمي المثلث: وهو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي في كلمة بشرط كونه مشدداً.

أمثله الألف مثل: ﴿الْحَاقَّةُ﴾، الواو مثل: ﴿أَنْحَجُونِي﴾ [الأنعام: ٨٠]، ولم يأت في القرآن مثال للياء.

ووجه تسميته كلمياً؛ لوقوع السكون الأصلي بعد حرف المد في كلمة.

ووجه تسميته مثقلاً؛ لثقل النطق به نظراً إلى كون سكونه فيه تشديد.

القسم الثالث المد اللازم الحرفي المخفف: هو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي في حرف من أحرف الهجاء خالياً من التشديد.

أمثله: ﴿بَ وَالْقَلَمِ﴾، ﴿قَ وَالْقُرْآنِ﴾، والميم من ﴿الْمَ﴾. ووجه تسميته حرفياً؛ لوقوع السكون الأصلي بعد حرف المد في حرف من أحرف الهجاء الواقعة في فواتح السور.

ووجه تسميته مخففاً؛ لخفة النطق به نظراً إلى خلوه من التشديد والغنة.

القسم الرابع المد اللازم الحرفي المثلث: وهو أن يأتي بعد حرف المد سكون أصلي في حرف من أحرف الهجاء بشرط أن يكون فيه تشديد.

أمثله: اللام من: ﴿الْمَ﴾، ﴿الْمَصَّ﴾، ﴿الْمَرَّ﴾، ﴿طَسَمَ﴾.

ووجه تسميته حرفياً؛ لوقوع السكون الأصلي بعد حرف المد في حرف من أحرف الهجاء الواقعة في فواتح السور. ووجه تسميته مثقلاً؛ لثقل النطق به نظراً إلى كون سكونه فيه تشديد.

(تنبيه): المد اللازم الحرفي ضابطه أن يوجد في حرف في فواتح السور هجاؤه على ثلاثة أحرف وسطها حرف مد والحرف الثالث مبني على السكون وهذا يوجد في ثمانية أحرف: الكاف والميم والعين والسين واللام والنون والقاف والصاد، منها سبعة

تمد مدًّا مشبعًا بلا خلاف وصلًا ووقفًا إلا حرف ميم أول آل عمران في حالة الوصل فقد سبق حكمه عند الكلام على مقدار المد اللازم، أما الحرف الثامن فهو (عين) فاتحة مريم والشورى.

مراتب المدود:

تتفاوت مراتب المدود تبعًا لتفاوت أسبابها من حيث القوة والضعف، فإذا كان السبب قويًا كان المد قويًا، وإذا كان السبب ضعيفًا كان المد ضعيفًا، والمراتب خمسة وهي:

- ١- المد اللازم. ٢- المد المتصل. ٣- المد العارض للسكون.
- ٤- المد المنفصل. ٥- المد البدل.

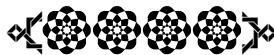
وإنما كان المد اللازم أقوى هذه المدود جميعًا؛ لأصالة سببه وهو السكون الثابت وصلًا ووقفًا، ولاجتماعه معه في كلمة واحدة أو في حرف، وللزوم مده حالة واحدة وهي ست حركات.

وأما المتصل فكان في المرتبة الثانية؛ لأصالة سببه وهو الهمز، ولا اجتماعه معه في كلمة واحدة غير أنه مختلف في مقدار مده.

وأما العارض للسكون فكان في المرتبة الثالثة؛ لاجتماع سببه وهو السكون معه في كلمة واحدة غير أن السكون فيه عارض، ومقدار مده مختلف فيه بين المد والتوسط والقصر.

وأما المنفصل فكان في المرتبة الرابعة؛ لانفصال سببه عنه وهو الهمز، ولأنه مختلف أيضًا في مقدار مده.

وأما البدل فكان في المرتبة الأخيرة؛ لأن المدود السابقة جميعها يقع سببها بعدها. بينما سبب مد البدل متقدم عليه، كما أن المدود السابقة كلها أصلية ولم تبدل من شيء آخر بخلاف مد البدل فهو مبدل من الهمز غالبًا.



مخارج الحروف

المخارج: جمع مخرج على وزن مفعّل بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء.

المخرج لغة: محل الخروج.

واصطلاحاً: اسم لموضع خروج الحرف وتمييزه عن غيره، كمدخل اسم لموضع الدخول، ومرقد اسم لموضع الرقود.

فائدة المخارج: المخارج للحروف بمثابة الموازين تعرف بها مقاديرها فتتميز عن بعضها.

والحرف لغة: الطرف.

واصطلاحاً: صوت اعتمد على مخرج محقق أو مقدر؛ فالمخرج المحقق هو الذي يعتمد على جزء معين من أجزاء الفم كالخلق أو اللسان؛ والمخرج المقدر هو الذي لا يعتمد

على شيء من أجزاء الفم كمخرج الألف حيث تخرج من الجوف.

والطريقة لمعرفة مخرج أي حرف من الحروف أن تنطق به ساكناً أو مشدداً، ثم تدخل عليه همزة الوصل محركة بأي حركة كانت، فحيث انقطع الصوت فهو مخرجها المحقق، ولمعرفة مخرج حروف المد أدخل على أي حرف منها حرفاً محرّكاً بحركة مناسبة له ثم أصغ إليه، تجد أنه ينتهي بانتهاء الهواء الخارج من جوف الفم، وبذلك يتضح لك أن مخرجها مقدر، وباقي أحرف الهجاء مخرجها محقق.

أقسام المخارج:

١- المخارج عامة: وهي المشتملة على مخرج فأكثر، وتنحصر في خمسة:

١- الجوف. ٢- الحلق. ٣- اللسان. ٤- الشفتان. ٥- الخيشوم.

والمخارج الخاصة: هي المحددة التي لا تشتمل إلا على مخرج واحد.

وقد اختلف فيها العلماء فمنهم من عدها سبعة عشر مخرجًا منحصرة في خمسة مخارج عامة وهو مذهب الخليل بن أحمد واختاره الإمام ابن الجزري، ومنهم من عدها ستة عشر مخرجًا منحصرة في أربعة مخارج عامة وهذا مذهب سيويه ومن تبعه واختاره الإمام الشاطبي، ومنهم من عدها أربعة عشر مخرجًا وهذا مذهب الفراء وأصحابه؛ والمشهور الذي عليه العمل هو المذهب الأول.

وفيما يلي بيانها مفصلة:

المخرج الأول من المخارج العامة: الجوف:

ومعناه لغة: الخلاء.

واصطلاحًا: الخلاء الواقع داخل الحلق والفم، وتخرج منه ثلاثة

أحرف، وهي حروف المد:

١- الألف نحو: ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠].

٢- الواو المدية نحو: ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨].

٣- الياء المدية نحو: ﴿يَقِيلُ﴾ [البقرة: ١١].

وتسمى هذه الأحرف جوفية؛ لأنها تخرج من الجوف، وتسمى مدية؛ لامتداد الصوت في يسر عند النطق بها.

المخرج الثاني من المخارج العامة: الحلق: وفيه ثلاثة مخارج تخرج منها ستة أحرف، وهي:

١- أقصى الحلق، أي: أبعد مما يلي الصدر، ويخرج منه (الهمزة فالحاء).

٢- وسط الحلق، وهو: ما بين أقصاه وأدناه، ويخرج منه (العين والحاء).

٣- أدنى الحلق، أي: أقرب مما يلي الفم، ويخرج منه (الغين والحاء).

المخرج الثالث من المخارج العامة: اللسان: وفيه عشرة مخارج

تخرج منها ثمانية عشر حرفاً، وهي:

١- أقصى اللسان من فوق، أي: أبعد مما يلي الحلق مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، ويخرج منه (القاف).

٢- أقصى اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، ويخرج منه الكاف إلا أن مخرجها أسفل من مخرج (القاف) قريب من وسط اللسان.

٣- وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، ويخرج منه (الجيم فالشين فالياء غير المدية).

٤- إحدى حافتي اللسان مما يلي الأضراس العليا اليسرى أو اليمنى، ويخرج منه (الضاد)، وخروجها من اليسرى أسهل وأكثر استعمالاً.

٥- أدنى حافة اللسان إلى منتهاها مع ما يحاذيها من اللثة العليا، ويخرج منه (اللام).

٦- طرف اللسان تحت مخرج اللام قليلاً مع ما يليه من لثة الأسنان العليا، ويخرج منه (النون المظهرة والمتحركة)، وقيدنا النون بالمظهرة؛ لأن النون المخفاة عبارة عن غنة مخرجها الخيشوم، وهي من الحروف الفرعية.

٧- طرف اللسان قريب إلى ظهره قليلاً بعد مخرج النون، ويخرج منه (الراء).

٨- طرف اللسان مع ما بين الثنايا العليا والسفلى قريب إلى أطراف الثنايا السفلى غير أنه يوجد انفراج قليل بينهما، ويخرج منه (الصاد والزاي والسين).

٩- ظهر طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، ويخرج منه (الطاء والذال والتاء).

١٠- ظهر طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا، ويخرج منه (الظاء والذال والثاء).



المخرج الرابع من المخارج العامة الشفتان: وفيهما مخرجان:
الأول: بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا، ويخرج منه
حرف (الفاء).

الثاني: ما بين الشفتين معًا، ويخرج منه ثلاثة أحرف، وهي: (الباء
والميم والواو) مع انطباق عند الباء والميم، وانفراج قليل عند
الواو غير المدية.

المخرج الخامس من المخارج العامة: الخيشوم: والخيشوم: هو
أقصى الأنف من الداخل، وفيه مخرج واحد تخرج منه (الغنة).
ألقاب الحروف:

١- الحروف الحلقية: وهي ستة: الهمزة والهاء والعين والحاء
والغين والخاء، وسميت بذلك لخروجها من الحلق.

٢- الحروف اللهوية: وهما حرفان: القاف والكاف، ولقبا بذلك
لخروجهما من قرب اللهاة.

٣- الحروف الشجرية: وهي ثلاثة: الجيم والشين والياء، ولقبت بذلك لخروجها من شجر الفم، أي: مفتوح ما بين اللحيين، وقد ذكر صاحب لآلئ البيان أن حرف الضاد يلقب أيضًا بأنه من الحروف الشجرية.

٤- الحروف الأسلية: وهي ثلاثة: الصاد والزاي والسين، ولقبت بذلك لخروجها من أسلة اللسان أي طرفه.

٥- الحروف النطعية: وهي ثلاثة: الطاء والذال والتاء، ولقبت بذلك لخروجها من قرب نطع الفم، أي: غاره، وهي الجزء الأمامي من الحنك الأعلى.

٦- الحروف اللثوية: وهي ثلاثة: الظاء والذال والثاء، ولقبت بذلك لقرب مخرجها من اللثة، وهي اللحم الذي ينبت فيه الأسنان.

٧- الحروف الذلقية: وهي ثلاثة: اللام والراء والنون، ولقبت بذلك لخروجها من ذلق اللسان أي طرفه.

٨- الحروف الشفهية: وهي أربعة: الفاء والواو والباء والميم، ولقبت بذلك لخروج الفاء من بطن الشفة السفلى، وخروج الباقي من الشفتين معا.

٩- الحروف الجوفية: وهي حروف المد الثلاثة: ولقبت بذلك لخروجها من الجوف.

١٠- الحروف الهوائية: وهي نفس الحروف الجوفية السابق ذكرها، ولكنها لقبت بذلك أيضاً لأن خروجها ينتهي بانقطاع هواء الفم.



صفات الحروف

الصفات لغة: جمع صفة، وهي ما قام بالشيء من المعاني؛ كالعلم والسواد والبياض.

واصطلاحًا: كيفية ثابتة للحرف عند النطق به من جهر، واستعلاء، وقلقلة، ونحو ذلك.

فوائد الصفات:

الأولى: تمييز الحروف المشتركة في المخرج.

الثانية: معرفة القوي من الضعيف؛ ليعلم ما يجوز إدغامه وما لا يجوز، فإن ماله قوة ومزية عن غيره لا يجوز أن يدغم في ذلك الغير؛ لئلا تذهب تلك المزية.

الثالثة: تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج.

ولقد اختلف العلماء في عدد الصفات فذهب ابن الجزري ومن تبعه إلى أنها ثمان عشرة صفة، وعدّها بعضهم عشرين، وزادها بعضهم حتى أوصلها إلى أربع وأربعين صفة إلى غير ذلك من الأقوال، وقد اخترنا المذهب المشهور وهو أن عدد الصفات عشرون صفة.

وتنقسم الصفات إلى قسمين:

١- ذاتية: وهي الصفة الملازمة للحرف بمعنى أنها لا تفارقه أبداً كالقلقلة والشدة.

٢- عرضية: وهي الصفة التي تلحق الحرف أحياناً وتفارقه أحياناً أخرى كالتفخيم والترقيق.

والكلام هنا على الصفات الذاتية وهي قسمان: القسم الأول: وهو الذي له ضد فعدد صفاته إحدى عشرة صفة وهي: الجهر وضد الهمس، والرخاوة وضدها الشدة، وبينهما صفة التوسط

ويقال لها: البينية أيضًا، والاستفال وضده الاستعلاء، والانفتاح وضده الإطباق، والإصمات وضده الإذلاق.

القسم الثاني: هو الذي لا ضد له، وعدد صفاته تسع وهي: الصغير، والقلقلة، واللين، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، والخفاء، والغنة.

وفيما يلي بيان هذه الصفات تفصيلًا:

١- الهمس: ومعناه لغة: الخفاء.

واصطلاحًا: جريان النفس عند النطق بالحرف؛ لضعف الاعتماد على مخرجه.

وحروف صفة الهمس عشرة وهي: الفاء، والحاء، والثاء، والهاء، والشين، والخاء، والصاد، والسين، والكاف، والتاء. وبعض هذه الحروف أقوى من بعض في الهمس.

٢- الجهر: وهو ضد الهمس، ومعناه لغة: الظهور والإعلان.

واصطلاحًا: انحباس جري النفس عند النطق بالحرف؛ لقوة الاعتماد على مخرجه.

وحروفه واحد وعشرون حرفًا الباقية بعد حروف الهمس، وبعض هذه الحروف أقوى من بعض في الجهر.

٣- الشدة: ومعناها لغة: القوة.

واصطلاحًا: انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف؛ لكمال قوة الاعتماد على مخرجه.

وحروف الشدة ثمانية وهي: الهمزة، والجيم، والdal، والقاف، والطاء، والباء، والكاف، والتاء؛ وهذه الحروف مختلفة أيضًا في القوة فإن كان مع الشدة جهر وإطباق فذلك غاية القوة كالطاء.

٤- التوسط: ومعناه لغة: الاعتدال.

واصطلاحًا: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف.

وحروف التوسط خمسة: وهي اللام، والنون، والعين، والميم، والراء؛ ويسمونها بعضهم (البينية)؛ وذلك لعدم كمال انحباس

الصوت كانحباسه في حروف الشدة، وعدم كمال جريانه كما في حروف الرخاوة، بل حالة متوسطة بين كمال انحباس الصوت وكمال جريانه.

٥-الرخاوة: وهي ضد الشدة والتوسط، ومعناها لغة: اللين. واصطلاحًا: جريان الصوت عند النطق بالحرف؛ لضعف الاعتماد على مخرجه.

وحروفها ثمانية عشر حرفًا الباقية بعد حروف الشدة، وهي: الثاء، والحاء، والخاء، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والغين، والفاء، والهاء، والواو، والياء، والألف، والواو المدية، والياء المدية.

٦-الاستعلاء: ومعناه لغة: العلو والارتفاع. واصطلاحًا: ارتفاع جزء كبير من اللسان عند النطق بأغلب حروفه إلى الحنك الأعلى.

وحروف صفة الاستعلاء سبعة وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والغين، والطاء، والقاف، والظاء، وهذه الحروف السبعة هي التي تفخم قولاً واحداً.

وقيل: سميت مستعلية؛ لخروج صوتها من جهة العلو، وكل ما حلّ في عال فهو مستعل.

٧-الاستفال: وهو ضد الاستعلاء ومعناه لغة: الانخفاض.

واصطلاحاً: انخفاض اللسان إلى قاع الفم عند النطق بأغلب حروفه.

وحروفه أربعة وعشرون حرفاً الباقية من أحرف الهجاء بعد حروف الاستعلاء، وهذه الحروف حكمها حكم الترقيق قولاً واحداً إلا الألف واللام والراء، وهي في حالة التفخيم تشبه الحروف المستعلية.

٨-الإطباق: ومعناه لغة: الإلصاق.

واصطلاحًا: إطباق اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بحروفه بحيث ينحصر الصوت بينهما.

وحروفه أربعة وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، إلا أن هناك تفاوتًا بين حروفه، فالطاء أقوىها درجة في الإطباق، يليها الضاد فالصاد، أما الظاء فهي أضعفهم إطباقًا.

٩-الانفتاح: وهو ضد الإطباق، ومعناه لغة: الافتراق.

واصطلاحًا: تجافي اللسان عن الحنك الأعلى؛ ليخرج الريح عند النطق بأغلب حروفه.

وحروفه سبعة وعشرون حرفًا الباقية من حروف الهجاء بعد حروف الإطباق.

١٠-الإذلاق: ومعناه لغة: حدة اللسان وبلاغته وطلاقته، وقيل: الطرف.

واصطلاحًا: خفة الحرف، وسرعة النطق به؛ لخروجه من ذلق اللسان، أي: طرفه أو من طرف إحدى الشفتين أو منهما معًا. وحروفه ستة وهي: الفاء، والراء، والميم، والنون، واللام، والباء، وسميت مذلقة؛ لخروج بعضها من ذلق اللسان، وهي: الراء، والنون، واللام، وبعضها من ذلق الشفاه وهي: الباء، والفاء، والميم.

١١-الإصمات: وهو ضد الإذلاق ومعناه لغة: المنع تقول صمت عن الكلام، أي: منع نفسه منه.

واصطلاحًا: ثقل الحرف وعدم سرعة النطق به لخروجه بعيدًا عن ذلق اللسان والشفة، وهذا التعريف يتعارض مع الواو لخروجها من الشفتين، ولكنها وصفت بالإصمات؛ لأن فيها بعض الثقل حيث تخرج من الشفتين مع انفراج بينهما، بعكس الفاء والباء والميم فهي أخف الحروف وأسهلها.

وحروف الإصمات خمسة وعشرون حرفاً الباقية من حروف الهجاء بعد حروف الإذلاق.

وقيل: سميت هذه الحروف مصمّمة؛ لأنها ممنوعة من الانفراد أصولاً في الكلمات الرباعية والخماسية بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصولاً لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصمّمة حرف من الحروف المذلقة.

ثانياً الصفات التي لا ضد لها وعددها تسع:

١- الصفير: ومعناه لغة: صوت يشبه صوت الطائر.

واصطلاحاً: صوت زائد يخرج من بين الثنايا وطرف اللسان عند النطق بأحد حروفه.

وحروف الصفير ثلاثة: الصاد، والزاي، والسين، وأقواها الصاد، ثم يليها الزاي، ثم السين.

٢-القلقلة: ومعناها لغة: الاضطراب.

واصطلاحًا: اضطراب الصوت عند النطق بالحرف حتى يسمع له نبرة قوية.

وحروف القلقله خمسة وهي: القاف، والطاء، والباء، والجيم، والـدال.

ومراتبها أربعة: أقواها عند الساكن الموقوف عليه المشدد مثل: ﴿الْحَقُّ﴾، يليه الساكن الموقوف عليه غير المشدد مثل: ﴿خَلَقْتُ﴾، ثم يلي هذا الساكن الموصول مثل: ﴿خَلَقْنَا﴾، وفي هذه المراتب الثلاث نجد أن القلقله قد بلغت صفة الكمال، أما المرتبة الرابعة وهي في المحرك مثل: ﴿الْمُنْقِنَ﴾ فلا يوجد فيه من القلقله إلا أصلها فقط.

٣-اللين: ومعناه لغة: السهولة.

واصطلاحًا: إخراج الحرف من مخرجه بسهولة وعدم كلفة على اللسان؛ وحرفاه اثنان وهما: الواو والياء الساكتان المفتوح ما قبلهما مثل: (خوف، بيت).

٤-الانحراف: ومعناه لغة: الميل والعدول.

واصطلاحًا: الميل بالحرف بعد خروجه من مخرجه عند النطق به حتى يتصل بمخرج آخر، وحرفاه اثنان، وهما: اللام والراء، ووصفا بالانحراف؛ لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما.

٥-التكرير: ومعناه لغة: الإعادة.

واصطلاحًا: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف.

وحرف التكرير هو الراء، والتكرير صفة ملازمة لحرف الراء، بمعنى أنها قابلة لها فيجب التحرز عنها؛ لأن الغرض من معرفة هذه الصفة تركها بمعنى عدم المبالغة فيها، وليس معنى إخفاء

التكرير إعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية؛ لأن ذلك يؤدي إلى حصر الصوت بين رأس اللسان والثثة كما في حرف الطاء وهذا خطأ لا يجوز، وإنما يرتعد رأس اللسان ارتعادة واحدة خفيفة حتى لا تنعدم الصفة.

٦- التفشي: ومعناه لغة: الانتشار، وقيل: الاتساع.

واصطلاحًا: انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف.

وحرف التفشي هو الشين، وسميت الشين متفشية؛ لانتشار الريح في الفم عند النطق بها حتى تتصل بمخرج الطاء.

٧- الاستطالة: ومعناه لغة: الامتداد.

واصطلاحًا: امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها.

وحرف الاستطالة هو الضاد، وسميت الضاد مستطيلة؛ لاستطالة مخرجها حتى تتصل بمخرج اللام، والحرف المستطيل يمتد

الصوت به ولكن لم يبلغ قدر الحرف الممدود؛ وذلك لأن المستطيل يجري في مخرجه، والممدود يجري في ذاته، حيث إن مخرجه مقدر.

٨- الخفاء: ومعناه لغة: الاستتار.

واصطلاحًا: خفاء صوت الحرف عند النطق به.

وحروف صفة الخفاء أربعة حروف، حروف المد الثلاثة، والهاء.

أما خفاء حروف المد؛ فلسعة مخرجها، وأما خفاء الهاء؛ فلأن صفاتها كلها ضعيفة، ومن أجل هذا قويت بالصلة.

٩- الغنة: ومعناها لغة: صوت له رنين في الخيشوم.

واصطلاحًا: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم في كل الأحوال.

وحروف صفة الغنة: اثنان، وهما: الميم والنون.

تنقسم الصفات إلى قسمين:

١- الصفات قوية: هي إحدى عشرة صفة، وهي:

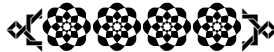
الجهر، والشدة، والاستعلاء، والاطباق، والصفير، والقلقلة، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، والغنة.

٢- الصفات الضعيفة: ست صفات، وهي:

الهمس، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، واللين، والخفاء.

وهناك صفات لا توصف بقوة ولا بضعف، وهي ثلاثة:

الإذلاق، والإصمات، والتوسط (البينية).



التفخيم والترقيق

التفخيم لغة: التسمين.

واصطلاحًا: هو عبارة عن سمن يدخل على صوت الحرف عند النطق به فيمتلئ الفم بصداه؛ والتفخيم والتسمين والتغليظ كلها ألفاظ مترادفة بمعنى واحد.

والترقيق لغة: التخفيف.

واصطلاحًا: هو عبارة عن نحول يدخل على صوت الحرف عند النطق به فلا يمتلئ الفم بصداه.

وعلى هذا فالحروف الهجائية ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يفخم دائمًا، وذلك في أحرف الاستعلاء السبعة المجموعة في قول الإمام ابن الجزري (خص ضغط قط)، وهذه الحروف تتفاوت قوة وضعفًا تبعًا لما تتصف به من صفات قوية

أو ضعيفة؛ ولذا تجد أحرف الإطباق أقوى حروف الاستعلاء
تفخيمًا؛ وأما مراتب التفخيم فخمس: الأولى: المفتوح الذي
بعده ألف، مثل: ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠].

الثانية: المفتوح الذي ليس بعده ألف، مثل: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [النساء: ١].

الثالثة: المضموم، مثل: ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨].

الرابعة: الساكن، مثل: ﴿فَيَقْنُلُونَ وَيَقْنُلُونَ﴾ [التوبة: ١١١].

الخامسة: المكسور، مثل: ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: ١١].

القسم الثاني: ما يرقق دائمًا، وهي حروف الاستفال السابق
ذكرها في باب الصفات ما عدا: (الألف واللام والراء).

القسم الثالث: ما يرقق في بعض الأحوال ويفخم في بعضها
الآخر، وهي الأحرف الثلاثة المستثناة من حروف الاستفال
(الألف واللام والراء).

وإليك أحكامها مفصلة:

حكم الألف: الألف تابعة لما قبلها تفخيماً وترقيقاً، وذلك عكس الغنة فإنها تابعة لما بعدها، فإن كان الحرف الواقع قبل الألف من حروف الاستعلاء أو شبهه، مثل: الراء المفخمة كانت الألف مفخمة، مثل: ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وإن كان ما قبلها من حروف الاستفال المتفق على ترقيقها فهي مرققة مثل: ﴿الْكَتَبَ﴾ [البقرة: ٢].

حكم اللام: اللام الواردة في القرآن الكريم إما ساكنة وإما متحركة، فاللام الساكنة يدور الحكم فيها بين الإظهار والإدغام، وقد تقدم الكلام عليها في حكم اللامات السواكن، وأما اللام المتحركة فالحكم فيها دائر بين التفخيم والترقيق، وإليك بيان ذلك:

الأصل في اللام الترقيق؛ لأنها من حروف الاستفال سواء كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، ولا تفخم إلا في لفظ الجلالة، وذلك في حالتين:

الأولى: إذا وقعت بعد فتح، مثل: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥].

الثانية: إذا وقعت بعد ضم، مثل: ﴿عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

أما إذا وقعت بعد كسر فحكمها الترقيق مطلقاً، سواء كانت الكسرة متصلة بها أم منفصلة عنها، وسواء كانت أصلية أم عارضة.

حكم الراء:

الراء الواردة في القرآن الكريم لها أربع حالات:

الحالة الأولى: الراء المرققة قولاً واحداً، وتحتها ثمان صور:

١- الراء المكسورة سواء كانت في أول الكلمة مثل: ﴿رِجَالٌ﴾

[الأعراف: ٤٦]، أو في وسطها مثل: ﴿مَرِيَّاتٌ﴾ [النساء: ٤]، أو في آخرها

ولا يكون ذلك إلا في حالة الوصل مثل: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ﴾ [القدر:

٣]؛ وسواء كانت الكسرة -كما تقدم- أم كانت عارضة مثل:

﴿وَأَذْكُرْ أُنْمَ﴾ [المزمل: ٨]؛ وسواء كان الحرف الذي بعدها مستغلاً

كما ذكر أم مستعلياً مثل: ﴿وَرِضْوَتٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥].

٢- الراء المماله، ولم ترد لحفص إلا في موضع واحد في قوله تعالى: ﴿مَجْرِبْنَهَا﴾ [هود: ٤١].

٣- الراء المكسورة وصلًا وموقوف عليها بوجه الروم مثل: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [العصر: ١]، ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨]؛ لأن حكم الروم كالوصل.

٤- الراء الساكنة سكونًا أصليًا في وسط الكلمة بعد كسر أصلي ولم يقع بعدها حرف استعلاء في كلمتها مثل: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩].

٥- الراء الساكنة سكونًا أصليًا في آخر الكلمة وقبلها كسر، وسواء وقع بعدها حرف مستقل مثل: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، أو حرف مستعل مثل: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]، ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ [لقمان: ١٨]، ﴿أَنْ أُنْذِرَ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١]، ولا رابع لهن في القرآن.

٦- الراء الساكنة سكونًا عارضًا لأجل الوقف بعد كسر سواء كانت مفتوحة مثل: ﴿لِيُنْذِرَ﴾ [الكهف: ٢]، أو مضمومة مثل: ﴿مُنْشَرٌّ﴾ [القمر: ٧]، أو مكسورة مثل: ﴿مُنْهَمِرٍ﴾ [القمر: ١١]، وسواء كان الكسر الواقع قبلها في حرف مستفل كما ذكر أم في حرف مستعمل مثل: ﴿فَإِذَا نُفِرَ﴾ [المدثر: ٨].

٧- الراء الساكنة سكونًا عارضًا لأجل الوقف بعد ساكن صحيح مستفل قبله كسر مثل: ﴿الَّذِي﴾ [آل عمران: ٣٦]، ﴿السَّحَرِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

٨- الراء الساكنة سكونًا عارضًا لأجل الوقف بعد ياء مدية أو لينة سواء كانت مفتوحة مثل: ﴿وَالْحَمِيرِ﴾ [النحل: ٨]، ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، أو مضمومة مثل: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١]، أو مكسورة مثل: ﴿مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩].

الحالة الثانية: الراء الدائرة بين الترقيق والتفخيم، ولكن الترقيق أولى ولها أربعة أنواع:

النوع الأول: الراء الموقوف عليها بالسكون وبعدها ياء محذوفة للتخفيف، ولم ترد في القرآن الكريم إلا في كلمتين: الأولى ﴿وَنُذِرْ﴾ [القمر: ١٦] المسبوقه بالواو، والثانية ﴿يَسِّرْ﴾ [الفجر: ٤]، فمن رقق الراء فيهما نظر إلى الأصل وهي الياء المحذوفة للتخفيف، وإلى الوصل حيث إنها مرققة لكسرها فأجرى الوقف مجرى الوصل.

ومن فخم لم ينظر إلى الأصل ولا إلى الوصل، بل اعتد بالعارض وهو الوقف بالسكون مع حذف الياء.

النوع الثاني: الراء الموقوف عليها بالسكون وبعدها ياء محذوفة للبناء، ولا تكون إلا في كلمة ﴿أَسِرْ﴾ سواء قرنت بالفاء أو بأن؛ وهذه الكلمة فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الياء؛ فمن رققها نظر إلى الأصل وهو الياء المحذوفة للبناء وإلى

الوصل حيث إنها مرققة لكسرها فأجرى الوقف مجرى الوصل، ومن فخمها لم ينظر إلى الأصل ولا إلى الوصل بل اعتد بالعارض وهو الوقف بالسكون مع حذف الياء.

النوع الثالث: الرء الموقوف عليها بالسكون وقبلها ساكن مستعل، وقبل الساكن كسر وهي في الوصل مكسورة، وهذا النوع لم يرد في القرآن الكريم إلا في موضع واحد وهو ﴿الْقَطْرِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَنَّا لَهُ عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ [سبأ: ١٢].

فمن رققها نظر إلى ترقيقها وصلًا، وإلى أن ما قبل الساكن المستعلي كسر يوجب ترقيق الرء بصرف النظر عن الساكن المتوسط بينهما، ومن فخمها اعتد بالعارض وهو الوقف، ولم يعتد بالوصل واعتبر الساكن بينهما حاجزًا حصينًا مانعًا من الترقيق؛ لأن الطاء حرف استعلاء قوي.

النوع الرابع: الرء الساكنة في وسط الكلمة بعد كسر أصلي وبعدها حرف استعلاء مكسور في كلمتها. وهذا النوع لم يوجد

في القرآن الكريم إلا في موضع واحد وهو لفظ ﴿فَرَقٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣].

فمن رققها نظر إلى الكسر الواقع قبلها ولم ينظر إلى حرف الاستعلاء الواقع بعدها لكونه مكسورًا، والكسر جعله في مرتبة ضعيفة من التفخيم يكون معه ترقيق الرء مناسبًا.

ومن فخمها نظر إلى حرف الاستعلاء الواقع بعدها، ولم ينظر إلى الكسر الواقع قبلها، ولا إلى كسر حرف الاستعلاء، وألحقها بقرطاس وأخواتها.

الحالة الثالثة: الرء الدائرة بين التفخيم والترقيق، ولكن التفخيم أولى، وتحتها نوعان:

النوع الأول: الرء الموقوف عليها بالسكون وقبلها ساكن مستعلٍ، وقبل الساكن كسر وهي في حالة الوصل مفتوحة، وهذا النوع لم يرد في القرآن الكريم إلا في لفظ واحد وهو: ﴿يَصْرَ﴾ غير المنون، وقد وقع في أربعة مواضع:

الأول: قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَوَّءَ لِقَوْمِكُمْ بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾ [يونس: ٨٧].

الثاني، والثالث: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ﴾ [يوسف: ٢١]،

﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾ [يوسف: ٩٩].

الرابع: قوله تعالى: ﴿قَالَ يَنْفُورَ الْإِنْسَ إِلَىٰ مُلْكِهِ مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١].

النوع الثاني: الراء الموقوف عليها بالسكون وقبلها فتح أو ضم أو ساكن مسبوق بفتح أو ضم وهي في الوصل مكسورة، وهذا النوع كثير في القرآن.

فمن فخمها لم ينظر إلى حالتها في الوصل، بل نظر إلى السكون العارض واعتد به حيث لا يوجد قبله ما يستوجب الترقيق.

ومن رققها نظر إلى وجوب ترقيقها في حالة الوصل لكونها مكسورة، فأجرى الوقف مجرى الوصل.

الحالة الرابعة: الراء المفخمة قولاً واحداً:

وهي التي تقع في غير المواضع السابق ذكرها، وتنحصر غالباً فيما يأتي:

- ١- الراء المفتوحة سواء كانت في أول الكلمة مثل: ﴿رَبِّي﴾ [البقرة: ٢٥٨]، أو في وسطها مثل: ﴿بِرَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، أو في آخرها بشرط أن تكون موصولة مثل: ﴿لَيْسَ إِلَهٌ﴾ [البقرة: ١٧٧].
- ٢- الراء المضمومة سواء كانت في أول الكلمة مثل: ﴿رُزِقُوا﴾ [البقرة: ٢٥]، أو في وسطها مثل: ﴿يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]، أو في آخرها بشرط أن تكون موصولة مثل: ﴿الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ﴾ [القمر: ٢٦]، أو موقوف عليها بوجه الروم كالمثال السابق؛ لأن الروم كالوصل.
- ٣- الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد فتح سواء كانت في وسط الكلمة مثل: ﴿مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]، أو في آخر الكلمة مثل: ﴿لَا يَسْخَرُونَ﴾ [الحجرات: ١١].
- ٤- الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد ضم سواء كانت في وسط الكلمة مثل: ﴿وَقَرَأْنَا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، أو في آخر الكلمة مثل: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

٥- الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد كسر أصلي متصل بها وبعدها حرف استعلاء مفتوح في كلمتها، وقد ورد ذلك في القرآن في خمس كلمات وهي: ﴿قِرطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧]، ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢]، ﴿وَلِرِصَادًا﴾ [التوبة: ١٠٧]، ﴿مِرْصَادًا﴾ [النبا: ٢١]، ﴿لِبَالِمرْصَادٍ﴾ [الفجر: ١٤].

٦- الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد كسر أصلي منفصل عنها مثل: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٤].

٧- الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد كسر عارض متصل مثل: ﴿ارْجِعِي﴾ [الفجر: ٢٨].

٨- الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد كسر عارض منفصل مثل: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦].

٩- الراء الساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف وقد سبقها فتح، سواء كانت هي مفتوحة مثل: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ [النمل: ٤٠]، أو مضمومة مثل: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ﴾ [الطور: ٢٨]، أو مكسورة بشرط أن يسبقها ما

يستوجب تفخيمها مثل: ﴿شَكَرَ﴾ [المرسلات: ٣٢] حيث إن الراء الأولى مفخمة وهذا يستدعي تفخيمها.

١٠- الراء الساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف وقد سبقها ضم، سواء كانت هي مفتوحة مثل: ﴿وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]، أو مضمومة مثل: ﴿فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [النمل: ٤٠].

١١- الراء الساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف وقد سبقها ساكن مسبوق بفتح وهي في الوصل مفتوحة مثل: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، أو مضمومة مثل: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرٌ﴾ [النصر: ١]، أو كان الساكن ألفاً مثل: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، ويستثنى من ذلك الياء اللينة مثل: ﴿السَّيْرِ﴾ [سبأ: ١٨]؛ لأن فيها الترقيق كما سبق.

١٢- الراء الساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف وقد سبقها ساكن مسبوق بضم وهي في الوصل مضمومة مثل: ﴿سُدِّسَ خُضْرٌ﴾ [الإنسان: ٢١]، أو مفتوحة مثل: ﴿الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أو كان الساكن واواً مثل: ﴿تَرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

(تنبيهات):

الأول: الأصل في الراء التفخيم عند الجمهور؛ لتمكنها من ظهر اللسان.

الثاني: اعلم أن ترقيق الراء وتفخيمها قد ينبني على النظر إلى الراء في ذاتها دون ما قبلها وما بعدها؛ كترقيق الراء المكسورة وتفخيم الراء المفتوحة والمضمومة.

وأحياناً ينبني على النظر إلى الراء مع ما قبلها دون ما بعدها؛ كتفخيم الراء الساكنة في وسط الكلمة بعد فتح أو ضم.

كما ينبني في بعض الحالات على النظر إلى الراء مع ما قبلها وما بعدها؛ كترقيق الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد كسر وبعدها حرف استفال.

وكذلك ينبني على النظر إلى الراء وما بعدها دون ما قبلها، وذلك مثل: تفخيم الراء إذا سكنت بعد كسر، ووقع بعدها حرف استعلاء في كلمتها.

المتماثلان والمتقاربان والمتجانسان والمتباعدان

المتماثلان: هما الحرفان اللذان اتفقا اسمًا ومخرجًا وصفة؛

كالذَّالين في مثل: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾ [المائدة: ٦١].

ينقسم المتماثلان إلى ثلاثة أقسام:

الصغير: أن يكون الحرف الأول منهما ساكنًا والثاني متحركًا

مثل: ﴿أَذْهَبَ يَكْنِي هَذَا﴾ [النمل: ٢٨]، وسمي صغيرًا؛ لسكون

أولهما وتحرك الثاني فيسهل إدغامه لقلّة العمل فيه، وحكمه

وجوب الإدغام إلا في مسألتين:

المسألة الأولى: أن يكون الحرف الأول منهما حرف مد مثل:

﴿قَالَ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]، ﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾ [البقرة: ٢٥]،

فمثل ذلك حكمه وجوب الإظهار؛ لثلا يذهب المد بالإدغام،

أي: بسببه، والمراد الإبقاء على حرف المد الذي لو أدغم لزال،

وهذا على مذهب الذين يجعلون الياء المدية تخرج من وسط اللسان، والواو المدية تخرج من الشفتين كالمحركتين، وأما على مذهب الجمهور الذي يعتبر مخرجهما الجوف فلا تماثل بينهما إطلاقاً لاختلاف مخرجيهما؛ فإن انفتح ما قبل الواو نحو: ﴿عَصَا وَكَانُوا﴾ [البقرة: ٦١]، أو الياء نحو: ﴿لَا تَخْصِمُوا لَدَى﴾ [ق: ٢٨]؛ وجب إدغامهما عند جميع القراء؛ لأن الواو والياء اللينتين يخرجان من مخرج المتحركتين.

المسألة الثانية: أن يكون الحرف الأول منهما هاء سكت، وذلك في ﴿مَالِيَّةٌ﴾ (٢٨) هَلَكَ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] فيجوز فيها لحفص وجهان: الإظهار والإدغام، والإظهار لا يتأتى إلا مع السكت، وهو الأرجح.

وأما المتماثلان الكبير: فهو أن يكون الحرفان متحركين سواء في كلمة مثل: ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، أو في كلمتين مثل: ﴿الرَّجِرِ﴾ (٢) مَلِكِ [الفاتحة: ٣، ٤]، وسمي كبيراً؛ لأن الحرفين فيه

متحركان، وعند من يدغمه يكون العمل فيه أكثر حيث يحتاج إلى تسكين الحرف الأول قبل إدغامه، وقيل سمي كبيراً؛ لكثرة وقوعه، وأن الحركة أكثر من السكون. وحكمه وجوب الإظهار عند حفص إلا في كلمتين:

الكلمة الأولى: ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] ففيها وجهان:

الأول: الإدغام مع الإشمام، وذلك بضم الشفتين مقارناً للنطق بالنون الأولى الساكنة حالة إدغامها، وذلك إشارة إلى أن الأصل في النون الضم؛ لأن (تأمننا) أصلها (تأمننا) فأدغمت النون في النون فصارت (تأمننا).

الثاني: الروم في النون الأولى، وذلك بتبعية الحركة بصوت خفي ويعبر عنه بعضهم بالإخفاء، ولا بد معه من الإظهار. وهذا كله لا يتحقق إلا بالمشافهة. الكلمة الثانية (مكني) من قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكْنِي فِيهِ﴾ [الكهف: ٩٥] فإن أصلها مكني بنونين،

وقد قرأ حفص بإدغام النون الأولى في الثانية فصارت (مكّني) بنون واحدة مشددة.

وأما المتماثلان المطلق: فهو أن يكون الحرف الأول منهما متحركاً. والثاني ساكناً مثل: ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ [البقرة: ١٠٦]؛ وسمي مطلقاً؛ لعدم تقييده بصغير ولا كبير، وحكمه وجوب الإظهار عند جميع القراء.

المقاربان: ثلاثة أنواع:

النوع الأول: هما الحرفان اللذان تقارباً مخرجاً وصفة، ويشتمل على ثلاثة أقسام:


١- الصغير كالتاء مع الشاء مثل: ﴿كَذَبْتَ ثَمُودُ﴾ [الشمس: ١١].

٢- الكبير كالقاف مع الكاف مثل: ﴿مَنْ فَوْقَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥].

٣- المطلق كالتاء مع الشاء مثل: ﴿وَلَا يَسْتَنُونَ﴾ [القلم: ١٨].

النوع الثاني: هما الحرفان اللذان تقارباً مخرجاً لا صفة، ويشتمل أيضاً على ثلاثة أقسام:

- ١- الصغير كالذال مع السين مثل: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١].
 - ٢- الكبير كالذال مع السين مثل: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المؤمنون: ١١٢].
 - ٣- المطلق كالسين مع النون مثل: ﴿سُنْدُسٍ﴾ [الإنسان: ٢١].
- النوع الثالث: هما الحرفان اللذان تقاربا صفة لا مخرجا، ويشتمل كذلك على ثلاثة أقسام:

- ١- الصغير كالذال مع الجيم مثل: ﴿إِذْ جَاءُوكُمُ﴾ [الأحزاب: ١٠].
 - ٢- الكبير كالقاف مع الدال مثل: ﴿قَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [المرسلات: ٢٢].
 - ٣- المطلق كالقاف مع الطاء مثل: ﴿يَلْقَظُهَا﴾ [يوسف: ١٠].
- المتقاربان الصغير في الأنواع الثلاثة حكمه الإظهار لحفص إلا في اثنتين وثلاثين مسألة متفق على عدم إظهارها، ومسألة واحدة مختلف في إدغامها إدغامًا كاملاً أو ناقصاً، وهذه المسائل منها ما يدغم ومنها ما يقلب ومنها ما يخفى، فالمتفق على إدغامها هي:
- ١- النون الساكنة مع الحروف الأربعة الآتية: الياء والواو واللام والراء فقط باستثناء النون مع الواو في موضعي ﴿يَسْ﴾ 

وَالْقُرْآنِ ﴿وَتَّ وَالْقَمَرِ﴾؛ لأن الرواية فيهما بالإظهار، وكذا مع
الراء في ﴿مَنْ رَأَى﴾؛ لأن الرواية فيها بوجوب السكت، والسكت
يمنع الإدغام.

ولم نذكر النون والميم ضمن الحروف المتفق على إدغامها؛
لأنها مع النون متماثلان، ومع الميم متجانسان.

٢- اللام الشمسية مع حروفها الثلاثة عشر بعد إسقاط اللام؛
لأنها معها متماثلان.

٣- اللام من قل وبل التي بعدها راء باستثناء ﴿بَلَّ رَانَ﴾؛ لوجوب
السكت فيها، وأما المسألة المختلفة في إدغامها فهي عند القاف
مع الكاف في ﴿تَخْلُقُكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠] خاصة لأن فيها روايتين
عن حفص: الأولى الإدغام الكامل وهو الأولى والمشهور،
والإمام الشاطبي لم يرو غيره، ومعنى كمال الإدغام، أي: إدخال
القاف في الكاف إدخالاً كاملاً بحيث لا يظهر شيء من صفاتها
كالاستعلاء أو القلقلة.

الثانية: الإدغام الناقص: ومعناه بقاء بعض صفات القاف كالاستعلاء، وزوال بعضها كالقلقلة.

علمًا بأن الإدغام الناقص فيها لم يرو من طرق النشر، وأما المتفق على قلبه فمسألة واحدة، وذلك عند النون الساكنة التي بعدها باء، وأما المتفق على إخفائه فذلك في ثلاثة عشر موضعًا عند النون الساكنة الواقعة قبل أحرف الإخفاء الحقيقي ما عدا القاف والكاف؛ لأنهما بالنسبة إلى النون متباعدان، وأما حكم المتقاربين الكبير والمطلق فالإظهار دائماً.

الأول: قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَوَّءَ لِقَوْمِكُمْ بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾ [يونس: ٨٧].

الثاني، والثالث: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ﴾، و﴿وَقَالَ

الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ﴾ [يوسف: ٢١، ٩٩].

الرابع: قوله تعالى: ﴿مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١].

النوع الثاني: الراء الموقوف عليها بالسكون، وقبلها فتح أو ضم أو ساكن مسبوق بفتح أو ضم وهي في الوصل مكسورة، وهذا النوع كثير في القرآن.

فمن فخمها لم ينظر إلى حالتها في الوصل، بل نظر إلى السكون العارض واعتد به حيث لا يوجد قبله ما يستوجب الترقيق. ومن رققها نظر إلى وجوب ترقيقها في حالة الوصل لكونها مكسورة، فأجرى الوقف مجرى الوصل.

المتجانسان: نوع واحد، تعريفهما: هما الحرفان اللذان اتفقا مخرجاً واختلفا صفة، ويشتمل على ثلاثة أقسام:

١- المتجانسان الصغير: حكمه وجوب الإظهار مطلقاً إلا في ثمان مسائل، منها ست متفق على إدغامها إدغاماً كاملاً وهي:

١- الباء التي بعدها ميم في: ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢].

٢- التاء التي بعدها دال مثل: ﴿أَنْقَلَتْ دَعْوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩].

٣- التاء التي بعدها طاء مثل: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ﴾ [آل عمران:

١٢٢].

٤- الثاء التي بعدها ذال مثل: ﴿يَلْهَثُ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

٥- الدال التي بعدها تاء مثل: ﴿وَمَهَّدْتُ﴾ [المدثر: ١٤].

٦- الذال التي بعدها ظاء مثل: ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩].

ومسألة واحدة متفق على إدغامها إدغامًا ناقصًا، وهي الطاء التي

بعدها تاء مثل: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢].

ومسألة واحدة مختلف فيها بين الإظهار والإخفاء، وهي الميم

الساكنة التي بعدها باء مثل: ﴿تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ﴾ [الفيل: ٤].

والإخفاء هو قول الجمهور من أهل الأداء، وقيل: بإظهارها.

وأما حكم المتجانسين الكبير والمطلق فالإظهار دائمًا.

المتباعدان: نوع واحد. تعريفهما: هما الحرفان اللذان تباعدا

مخرجًا واختلفا صفة كالتاء مع الخاء من ﴿تُخْرِجُونَ﴾ [البقرة: ٨٤]،

أو تباعدا مخرجاً واتفقا صفة كالكاف مع التاء من ﴿فَأَكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ويشتمل على ثلاثة أقسام:

- ١- الصغير كالنون مع الخاء مثل: ﴿وَالْمُخَنَّفَةُ﴾ [المائدة: ٣].
 - ٢- الكبير كالذال مع الهاء مثل: ﴿دِهَاقًا﴾ [النبا: ٣٤].
 - ٣- المطلق كالهاء مع الميم مثل: ﴿أَنفُسُهُمْ﴾ [البقرة: ٩].
- وحكم المتباعدين الصغير الإظهار مطلقاً إلا في مسألتين متفق على الإخفاء فيهما، وهما:
- ١- النون الساكنة التي بعدها قاف مثل: ﴿أَنقَلَبُوا﴾ [المطففين: ٣١].
 - ٢- النون الساكنة التي بعدها كاف مثل: ﴿أَنقَلَبُوا﴾ [المزمل: ١٢].
- وأما حكم المتباعدين الكبير والمطلق فالإظهار دائماً.



الوقف على أواخر الكلم

الوقف على أواخر الكلم أنواع ثلاثة:

النوع الأول: السكون المحض: هو السكون الخالص الذي لا حركة فيه، وهو الأصل في الوقف، وإذا كان الموقوف عليه بالسكون مشدداً فيراعى معه التشديد مثل: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيٍّ﴾ [الأنفال: ٤٢].

والعرب لا يبتدئون بالساكن كما لا يقفون على متحرك؛ لأن الابتداء بالساكن متعذر أو متعسر، ولأن الوقف بالسكون أخف من الوقف بالحركة.

النوع الثاني: الروم: هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفياً، هذا الصوت يسمعه القريب المصغي دون البعيد، والمراد بالبعيد الأعم من أن يكون حقيقة

أو حكمًا فيشمل الأَصم والقريب إذا لم يكن مصغيًا؛ وهو لا يكون إلا مع القصر في حالة الوقف فقط، ويدخل في المجرور والمرفوع من المعربات نحو: ﴿الْحَبْرِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿سَتَعِثُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وكذا المكسور والمضموم من المبنيات نحو: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿وَمِنْ حَيْثُ﴾ [البقرة: ١٤٩] ولا بد مع الروم من حذف التنوين؛ لأن التنوين المجرور أو المرفوع يحذف في حالة الوقف.

ولم يقع الروم في وسط الكلمة إلا في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١].

النوع الثالث: الإشمام: هو ضم الشفتين بُعيد إسكان الحرف دون تراخٍ على أن يترك بينهما فرجة لخروج النفس بحيث يراه المبصر دون الأعمى، وهو في الوقف لا يكون إلا في المضموم والمرفوع فقط.

فائدة الروم والإشمام: هي بيان الحركة الأصلية التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع في حالة الروم، وللناظر في حالة الإشمام كيف تلك الحركة، وحينئذ فلا روم ولا إشمام في الخلوة، كما يعلم أن الروم والإشمام لا يضبطان إلا بالتلقي والسماع من أفواه الشيوخ المتقنين.

حكم هاء الضمير في الوقف:

هاء الضمير هي التي يكتنى بها عن الواحد المذكر الغائب، وتأتي في سبع صور:

- ١- أن يكون قبلها ضم نحو: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].
- ٢- أن يكون قبلها واو ساكنة مدية او لينة، فالمدية نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، واللينة نحو: ﴿وَلْيَرْضَوْهُ وَلِيقَرَّبُوا﴾ [الأنعام: ١١٣].
- ٣- أن يكون قبلها كسر نحو: ﴿مَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

٤- أن يكون قبلها ياء ساكنة مدية أو لينة، فالمدية نحو: ﴿فَكَلِّمِهِ﴾
 ﴿فِي أَلِيمٍ﴾ [القصص: ٧]، واللينه نحو: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾
 [الأحقاف: ١٥].

٥- أن يكون قبلها فتح نحو: ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ [الأنبياء: ٩٠].
 ٦- أن يكون قبلها ألف نحو: ﴿أَجْتَبَنَاهُ وَهَدَيْنَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
 [النحل: ١٢١].

٧- أن يكون قبلها ساكن صحيح نحو: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ﴾
 فَلْيَصُمْهُ [البقرة: ١٨٥].

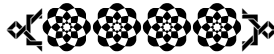
أما حكم الوقف عليها فقد اختلف فيه أهل الأداء على ثلاثة
 مذاهب:

المذهب الأول: ذهب كثير من أهل الأداء إلى جواز الروم
 والإشمام فيها مطلقاً، وهو الذي في التيسير والتجريد والتلخيص
 وغيرها.

المذهب الثاني: ذهب فيه أهل الأداء إلى منع الروم والإشمام فيها مطلقاً.

المذهب الثالث: وهو المختار عند الإمام ابن الجزري فيه تفصيل:

- ١- منع دخولهما فيها إذا كان قبلها ضم، أو كسر، أو واو، أو ياء.
- ٢- جواز دخولهما فيها إذا كان قبلها فتح، أو ألف، أو ساكن صحيح.



حكم التقاء الساكنين

الساكنان إما أن يلتقيا في كلمة واحدة أو في كلمتين، فإذا التقيا في كلمة واحدة فإما أن يكون ذلك في حالة الوقف فقط، أو في حالتي الوصل والوقف، فالتقاءهما في حالة الوقف يكون على أحدهما، وهذا جائز، سواء كان الساكن الأول منهما حرف مد، أو حرف لين، أو ساكناً صحيحاً.

فمثال حرف المد قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ﴾ [الانفطار: ١٣]، ومثال حرف اللين قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ [قريش: ٣].
ومثال الساكن الصحيح قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البينة: ٨].

فيجوز الوقف على أي كلمة من الكلمات السابقة التي اجتمع فيها الساكنان على أحدهما، أما إذا وصلت الكلمة الموقوف بما

بعدها فيحرك الساكن الثاني بحركته الأصلية؛ لأنه ساكن عارض جاء لأجل الوقف.

وأما التقاءهما في حالتي الوصل والوقف فيكون على غير حدهما سواء كان ذلك في كلمة واحدة أو في كلمتين، ففي الكلمة الواحدة يلتقيان وصلًا ووقفًا في مثل قوله تعالى: ﴿الصَّاعَةَ﴾ [عبس: ٣٣]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ١]، وما شابه ذلك ولا بد فيه حينئذ من التخلص من التقاء الساكنين، وذلك يكون بالمد الطويل -ست حركات-؛ لأنه حرف مد جاء بعده ساكن لازم وصلًا ووقفًا، وهذا هو المد اللازم.

وأما في الكلمتين فيلتقيان في حالة الوصل فقط، ولا بد حينئذ من التخلص منهما كما تقرره قواعد اللغة العربية، وذلك إما بحذف الساكن الأول أو بتحريكه، فالتخلص منهما بالحذف يكون في حرف المد الذي يحذف وصلًا ويثبت وقفًا، وهو نوع من أنواع المد الأصلي مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]،

وهذا الحذف يكون في النطق حالة الوصل فقط؛ لثبوت الحرف المحذوف رسمًا غالبًا. وقد يحذف حرف المد وصلًا ووقفًا؛ لحذفه رسمًا وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فإذا وقفنا على ﴿تُحْيِي﴾ نقف بإسكان الياء التي هي عين الكلمة؛ لأن الياء الثانية التي هي لام الكلمة محذوفة رسمًا لعللة التقاء الساكنين.

وأما التخلص من الساكنين بالتحريك فالقراء يختلفون فيه تارة، ويتفقون تارة أخرى، فيختلفون فيما إذا كان الساكن الأول آخر كلمة، والساكن الثاني في كلمة مبدوءة بهمزة وصل مضمومة في الابتداء لضم الثالث ضمًا لازمًا، فنافع وابن كثير وابن عامر والكسائي يحركون الساكن الأول بالضم تبعًا لضم الثالث، وأما حفص ومن معه من باقي القراء السبعة فيحركون الساكن الأول بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، والساكن الأول هو أحد حروف (لتنود) والتنوين.

فمثال اللام قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فاللام من ﴿قُلْ﴾ ساكنة التقت بالبدال من ﴿أَدْعُوا﴾، وهي ساكنة أيضًا فحركت اللام بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين.

ومثال التاء قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَ﴾ [يوسف: ٣١]، وليس غيره في القرآن فتاء التأنيث في ﴿وَقَالَتْ﴾ ساكنة التقت بالخاء من ﴿أَخْرِجْ﴾ وهي ساكنة أيضًا فحركت التاء بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين.

ومثال النون قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، فالنون من ﴿أَنِ﴾ ساكنة التقت بالقاف وهي ساكنة أيضًا فحركت النون بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين.

ومثال الواو يأتي في ثلاثة مواضع لا رابع لهن:

١- قوله تعالى: ﴿أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

٢- قوله تعالى: ﴿أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠].

٣- قوله تعالى: ﴿أَوَانْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٣]. فالواو من أو ساكنة التقت بكل من الخاء والdal والنون وكلها ساكنة، فحركت الواو بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين.

ومثال الدال قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَسْنَهَيْتَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الأنعام: ١٠]، فالدال من ﴿وَلَقَدْ﴾ ساكنة التقت بالسين وهي ساكنة أيضًا فحركت بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين.

ومثال التنوين قوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩]، وقوله: ﴿رَحِمَةً أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأعراف: ٤٩]، فالتنوين هو عبارة عن نون ساكنة زائدة التقت مع النون والdal الساكنتين فحركت بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين. ويتفق القراء فيما خالف الشروط المذكورة وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، وقوله: ﴿إِن أَمْشُوا وَأَصْبَرُوا عَلَىٰ آثَاتِهِمْ﴾ [ص: ٦]، فجميع القراء متفقون على تحريك الساكن الأول بالكسر في هذه الأمثلة وما مثلها. فتلخص لنا أن حفصًا

يقرأ كل ما ذكر وأمثاله بتحريك الساكن الأول بالكسر وذلك على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وقد يخرج عن هذا الأصل في بعض المواضع، فيحرك الساكن الأول بالفتح أو الضم، أما التحريك بالفتح فيأتي في ثلاث صور:

الصورة الأولى: في (من) الجارة مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ مِّنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، فمن حرف جر مبني على السكون، ولكنه حرك بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين دون الكسر لما في الانتقال من الكسر إلى الفتح من الثقل.

الصورة الثانية: في (تاء التانيث) إذا أضيفت إلى ألف التثنية مثل قوله تعالى: ﴿كَأَنَّا نَحْتَمِلُهُمْ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ﴾ [التحریم: ١٠]، فتاء التانيث حرف مبني على السكون، وألف التثنية ساكنة أيضًا فحركت التاء بالفتح؛ لأن الألف لا يناسبها إلا فتح ما قبلها.

الصورة الثالثة: في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، فالميم حرف هجاء مبني على السكون التقت باللام من لفظ الجلالة وهي

ساكنة بعد حذف همزة الوصل، فحركت الميم بالفتح دون الكسر محافظة على تفخيم لفظ الجلالة، وأما التحريك بالضم فيأتي في صورتين:

الصورة الأولى: في (واو اللين) التي للجمع مثل قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوْا أَلَمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤]، ومثل قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يُؤَذُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٤٢]، فواو اللين في المثالين حرف ساكن مفتوح ما قبله، ولكنه حرك بالضم للتخلص من التقاء الساكنين.

وأما الصورة الثانية: ففي (ميم الجمع) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [النحل: ١٢]، وقوله: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الإسراء: ٦]، فميم الجمع حرف مبني على السكون التقت بلام التعريف الساكنة بعد حذف همزة الوصل فحركت الميم بالضم للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأنه أصل حركتها.

الحذف والإثبات

المقصود بالحذف والإثبات ما يكون في حروف المد الثلاثة وهي الألف والياء والواو، وإثباتها وحذفها إنما هو من خصائص الرسم العثماني الواجب اتباعه شرعاً، فالقارئ مطالب باتباع الرسم في قراءته؛ ليقف على ما ثبت رسماً بالإثبات وما حذف رسماً بالحذف؛ لأن الوقف تابع للرسم غالباً، إلا ما استثنى بسبب الرواية.

وعلى هذا إذا أريد الوقف على كلمة آخرها حرف من حروف المد الثلاثة سواء كان من بنية الكلمة أم لا فلا بد أن تتحقق فيه صورة من الصور الأربع الآتية:

الصورة الأولى: الحرف الثابت في الرسم وفي الوصل مثل:
﴿قَالَ رَبَّنَا﴾ [طه: ٤٥]، وقوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧١]، وحكم
الوقف على مثل ذلك بالإثبات.

الصورة الثانية: الحرف المحذوف في الرسم وفي الوصل مثل:
﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥]،
وحكم الوقف على مثل ذلك بالحذف.

الصورة الثالثة: الحرف الثابت في الرسم والمحذوف في الوصل
مثل: ﴿الْظُّنُونَا﴾ ١٠ ﴿هَذَاكَ﴾ [الأحزاب: ١٠، ١١]، ﴿نُحْيِ الْمُؤْمِنِينَ﴾
[الأنبياء: ٨٨]، وحكم الوقف على مثل ذلك بالإثبات.

الصورة الرابعة: الحرف المحذوف في الرسم والثابت في الوصل
مثل: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿يَهْدِي بَصِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٥]، وحكم
الوقف على مثل ذلك بالحذف تبعاً لحذفه في الرسم.

وعلى هذا فليعرف أن الوقف على الكلمات التي آخرها حرف مد ليس تابعاً في الإثبات والحذف لحالتها في الوصل، وإنما هو تابع لحالتها في الرسم إثباتاً وحذفاً.

ويستثنى من هذه القاعدة بعض الكلمات مثل: (ألف) ﴿سَلَسِلًا﴾ [الإنسان: ٤]، و(ياء) ﴿ءَاتَنِي﴾ [النمل: ٣٦]، فإن الأولى ثابتة رسماً، والثانية محذوفة رسماً، مع أنه يجوز في كل منهما لحذف عند الوقف وجهان الإثبات والحذف، كما يستثنى من ذلك أيضاً ألف ﴿ثَمُودًا﴾ [هود: ٦٨] فإنها ثابتة رسماً، ولكنها محذوفة وقفاً ووصلاً؛ لأن العبرة في ذلك كله بالرواية، والقراءة سنة متبعة.

هاء الكناية: هي هاء الضمير الزائدة عن بنية الكلمة، والتي يكتفى بها عن الواحد المذكر الغائب، وقولنا: (الزائدة عن بنية الكلمة) خرج به الهاء الأصلية مثل: ﴿نَفَقَهُ﴾ [هود: ٩١]، ﴿وَجَّهُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، و﴿وَجَّهُ﴾ [يوسف: ١٠٠].

٩، ﴿بَنَتْهُ﴾ [العلق: ١٥]، فالهاء في مثل ذلك كله أصلية؛ لأنها من نفس الكلمة وليست بهاء ضمير.

وقولنا: (التي يكنى بها عن الواحد المذكر الغائب) خرج به الهاء الدالة على الواحدة المؤنثة في ﴿عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]، والمثنى بنوعيه في ﴿عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وجمع الذكور في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وجمع الإناث في ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فكل هذه وإن كانت هاءات ضمير إلا أنها لا تسمى هاءات كناية اصطلاحاً. وفائدتها: الإيجاز والاختصار.

والأصل فيها البناء على الضم مثل: ﴿لَهُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿مِنْهُ﴾ [البقرة: ٦٠]، إلا أن يقع قبلها كسر مثل: ﴿بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢]، أو ياء ساكنة مثل: ﴿عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، فحينئذٍ تكسر، وذلك لمجاورتها الكسرة أو الياء الساكنة.

وقد قرأها حفص بالضم مراعاة للأصل، وذلك تبعاً للرواية في: ﴿وَمَا أَسْنِيَهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠].

وتتصل هاء الكناية بالأسماء والأفعال والحروف، ويجمعها قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٧].

وأحوال هاء الكناية أربع:

الحالة الأولى: أن تقع بين حرفين متحركين مثل: ﴿إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]، وحكمها أن توصل بواو ممدودة بمقدار حركتين إن كانت مضمومة، وبياء ممدودة مقدار حركتين إن كانت مكسورة، هذا إذا لم يقع بعدها همز، فإذا وقع بعدها همز فيكون المد حينئذ من باب المد المنفصل.

ويستثنى من هذه القاعدة ثلاث كلمات:

الأولى: (أرجه) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ﴾ [الأعراف: ١١١]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ﴾ [الشعراء: ٣٦]، فتقرأ في كلا الموضعين بسكون الهاء.

الثانية: (فألقه) في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ بِكُنْيَتِي هَذَا فَالْقَلْبَ﴾ [النمل: ٢٨]، فتقرأ أيضاً بسكون الهاء.

الثالثة: (يرضه) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، فتقرأ بضم الهاء من غير صلة. والمراد بالصلة: إشباع الضمة حتى تتولد منها واو ساكنة مدية، وإشباع الكسرة حتى تتولد منها ياء ساكنة مدية، وهذه الصلة تثبت في حالة الوصل، وتحذف في حالة الوقف.

الحالة الثانية: أن تقع بين ساكنين مثل: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِهُ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠].

وحكمها: أن لا صلة فيها مطلقاً لجميع القراء.

الحالة الثالثة: أن يكون قبلها متحرك وبعدها ساكن مثل: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١].

وحكمها: عدم الصل كالعادة التي قبلها؛ لئلا يجتمع ساكنان على غير حدهما حيث لا يجتمعان إلا في حالة الوقف.

الحالة الرابعة: أن يكون قبلها ساكن وبعدها متحرك مثل: ﴿ذَلِكَ
الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وكذا قوله تعالى: ﴿حَذُّوهُ
فَعْلُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠].

وحكمها: عدم الصلة لحفص إلا في موضع واحد في سورة
الفرقان، وهو قوله تعالى: ﴿يُضَعِّفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ
مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]، فتقرأ بالصلة، وذلك تشنيعاً بحال العاصي.
ملحوظة: كل هاء ضمير تقرأ بالصلة يكون بعدها واو صغيرة أو
ياء صغيرة حسب حركتها إشارة إلى المد؛ لأن حرف المد
محذوف رسماً فعوض عنه بالحرف الصغير.



الوقف والابتداء

الوقف لغة: الحبس والكف، يقال: وقف الشيء أي: حبسه، ويقال: أوقفت الدابة أي: كففتها عن المشي.

واصطلاحاً: قطع الصوت على الكلمة القرآنية زمناً يتنفس فيه القارئ عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الكلمة الموقوف عليها أو بها أو بما قبلها، وليس بنية الإعراض عنها.

حكم الوقف: الوقف جائز ما لم يوجد ما يوجبه أو يمنعه.

ينقسم الوقف في ذاته إلى أربعة أقسام:

١- الوقف الاختباري: -بالباء الموحدة-: وهو أن يقف القارئ على كلمة ليست محلاً للوقف عادة، ويكون ذلك في مقام الاختبار أو التعليم من أجل بيان حكم الكلمة الموقوف عليها من حيث الحذف والإثبات كما في كلمة (الأيدي) من قوله

تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي﴾ [ص: ٤٥] فيوقف عليها بالإثبات، أما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِي﴾ [ص: ١٧] فيوقف عليها بالحذف أو من حيث التاءات المفتوحة والتاءات المربوطة كما في كلمة (امرأة) من قوله تعالى: ﴿أَمْرَأَتَ نُوحٍ وَأَمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [التحريم: ١٠] فيوقف عليهما بالتاء المفتوحة، أما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨] فيوقف عليها بالهاء حسب الرسم العثماني.

وسمي اختبارياً؛ لحصوله إجابة على سؤال أو تعليم متعلم؛ لأنه ليس محل وقف في العادة.

وحكمه جواز الوقف على أي كلمة طالما كان ذلك في مقام الاختبار أو التعليم على أن يعود إلى ما وقف عليه فيصله بما بعده إن صلح ذلك وإلا فبما قبله مما يصلح الابتداء به.

٢- الوقف الاضطراري: وهو ما يعرض للقارئ أثناء قراءته بسبب ضرورة كالعطاس، أو ضيق نفس، أو عجز عن القراءة

بسبب نسيان أو غلبة بكاء، أو أي عذر من الأعذار يضطره للوقف على أي كلمة من الكلمات القرآنية.

وسمي اضطرارياً؛ لأن سببه الاضطراب الذي عرض للقارئ أثناء قراءته فلم يتمكن من وصل الكلمة بما بعدها.

وحكمه جواز الوقف على أي كلمة حتى تنتهي الضرورة التي دعت إلى ذلك، ثم يعود القارئ إلى الكلمة التي وقف عليها فيصلها بما بعدها إن صلح الابتداء بها وإلا فبما قبلها.

٣- الوقف الانتظاري: وهو الوقف على الكلمة القرآنية بقصد استيفاء ما في الآية من أوجه الخلاف حين القراءة بجمع الروايات.

وسمي انتظاريّاً؛ لما ينتظره الأستاذ من الطالب بشأن تكملته للأوجه التي وردت في الآية التي يقرأها.

وحكمه: يجوز للقارئ الوقف على أي كلمة حتى يعطف عليها باقي أوجه الخلاف في الروايات وإن لم يتم المعنى.

وليعلم أنه إذا انتهى القارئ من جمعه للروايات على الكلمة التي وقف عليها فلا بد له من وصلها بما بعدها إن كانت متعلقة بما بعدها لفظاً ومعنى.

٤- الوقف الاختياري: -بالياء التحتية-: وهو أن يقف القارئ على الكلمة القرآنية باختياره دون أن يعرض له ما يلجئه للوقف من عذر أو إجابة على سؤال.

وسمي اختياريًا؛ لحصوله بمحض اختيار القارئ وإرادته. وحكمه جواز الوقف عليه إلا إذا أوهم معنى غير المعنى المراد فيجب وصله، كما يجوز الابتداء بما بعد الكلمة الموقوف عليها إن صلح الابتداء بها وإلا فيعود إليها ويصلها بما بعدها إن صلح ذلك، وإلا فبما قبلها.

والوقف الاختياري هو المقصود في هذا الباب، وقد اختلف العلماء رحمهم الله في تقسيمه إلى أقوال كثيرة لم نتعرض لذكرها طلباً للاختصار وسنكتفي بذكر أشهرها وأعدلها وهو ما ذكره الإمام

الداني والمحقق ابن الجزري من أن الوقف الاختياري ينقسم إلى أربعة أقسام:

١- الوقف التام: هو الوقف على كلام تام في ذاته ولم يتعلق بما بعده مطلقاً لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، وتحتة نوعان:

النوع الأول: هو الذي يلزم الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لو وصل بما بعده لأوهم وصله معنى غير المعنى المراد، ومن أجل هذا يسميه بعضهم باللازم، وبعضهم بالواجب، ويطلق على هذا النوع (التام المقيد) أي: المقيد باللازم أو الواجب.

أمثلته قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦] فالوقف على يسمعون لازم؛ لأنه لو وصل بما بعده لأوهم أن الموتى من قوله تعالى: ﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ يشتركون مع الأحياء في الاستجابة.

حكمه: يلزم الوقف عليه ويلزم الابتداء بما بعده، ومن أجل هذا سمي لازماً، وعلامته وضع (م) أفقية على الكلمة التي يلزم الوقف عليها.

النوع الثاني: هو الذي يحسن الوقف عليه ويحسن الابتداء بما بعده، ومعنى هذا أنه يجوز وصله بما بعده طالما أن وصله لا يغير المعنى الذي أَرَادَهُ اللهُ تعالى ويسميه بعضهم بالتام المطلق. وسمي تاماً؛ لتمام الكلام عنده وعدم احتياجه إلى ما بعده في اللفظ أو المعنى، ويكون غالباً في أواخر السور وأواخر الآيات وانتضاء القصص ونهاية الكلام على حكم معين، وقد يكون في وسط الآية وفي أوائلها كما سيأتي في الأمثلة.

أمثله: هذا النوع يأتي على أربع صور:

الصورة الأولى: يكون على رأس الآية كما في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وهي نهاية الآيات المتعلقة بأحوال المؤمنين وما بعدها خاص بأحوال الكافرين.

الصورة الثانية: يكون قبل نهاية الآية كما في قوله تعالى:
﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب:
٣٩] وهذا آخر الثناء على الأنبياء والمرسلين الذين جعل الله
لرسوله بهم قدوة، ثم يقول: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٦].

الصورة الثالثة: يكون في وسط الآية كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ
أَصْلَحْنَا عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩] وهذا نهاية كلام الظالم،
ثم يقول المولى ﷺ: ﴿وَكَاثَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان:
٢٩].

الصورة الرابعة: يكون في أول الآية كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا
لَنُؤْمِنُ عَلَيْهِمْ مُّصْحِحِينَ﴾ (١٣٧) ﴿وَبِالْأَيْلِ﴾ [الصفات: ١٣٧، ١٣٨] وهي تمام
الكلام وإن كان ﴿مُصْحِحِينَ﴾ هو رأس الآية.

حكمه: يحسن الوقف عليه ويحسن الابتداء بما بعده والوقف
عليه أولى من الوصل.

وعلامته: وضع كلمة (قلي) على الكلمة التي يحسن الوقف عليها وهي منحوتة من عبارة (الوقف أولى من الوصل).
القسم الثاني الوقف الكافي: هو الوقف على كلام تام في ذاته متعلق بما بعده في المعنى دون اللفظ.

أمثله: الوقف على قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ نُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، والابتداء بقوله تعالى: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] فأخر الآية كلام تام ليس له تعلق بما بعده لفظاً، ولكنه متعلق به من جهة المعنى؛ لأن كلا منهما إخبار عن حال الكفار.
حكمه: يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده كالوقف التام غير أن الوقف على التام يكون أكثر حسناً.

وسمي كافياً؛ للاكتفاء به واستغنائه عما بعده لعدم تعلقه به لفظاً، وهو أكثر الوقوف الجائزة وروداً في القرآن الكريم.

وعلامته: وضع حرف الجيم هكذا (ج) على الكلمة الموقوف عليها كما في الآية ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، أو وضع

كلمة (صلي) على الكلمة الموقوف عليها كما في قوله تعالى:
﴿وَتَبَرَّأُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي﴾ [المائدة: ١١٠]، وكلمة (صلي)
منحوتة من عبارة (الوصل أولى من الوقف)؛ وغير الأولى
الجائز، فعلم أنه كما يجوز وصله يجوز الوقف عليه والابتداء
بما بعده.

القسم الثالث: الوقف الحسن: هو الوقف على كلام تام في ذاته
متعلق بما بعده لفظاً ومعنى.

وسمي حسناً؛ لإفادته فائدة يحسن الوقف عليها.

حكمه: يحسن الوقف عليه، وأما الابتداء بما بعده ففيه تفصيل
على حسب نوعه.

للقف الحسن نوعان:

النوع الأول: أن يكون في أثناء الآية مثل الوقف على قوله تعالى:

﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] وعلى قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] أول

الفاتحة فهذا كلام تام يؤدي معنى صحيحاً، ولكنه متعلق بما

بعده لفظاً ومعنى؛ لأن ﴿الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ و﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ صفتان
للفظ الجلالة ولا يصح فصل الصفة عن الموصوف.

وحكم هذا النوع أنه يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما
بعده اتفاقاً لشدة تعلقه بما بعده لفظاً ومعنى.

النوع الثاني: أن يكون رأس آية ويأتي على صورتين:
الصورة الأولى: أن يكون الوقف على رأس الآية لا يوهم معنى
غير المعنى المراد مثل الوقف على قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ أول الفاتحة، والوقف على ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾،
والوقف على ﴿يَأَيُّهَا الْمَرْءُ﴾ فهذه الوقوف وما ماثلها تختلف
العلماء فيها على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى أصحابه أنه يحسن الوقف عليه، ويحسن
الابتداء بما بعده مطلقاً؛ لأن الوقف على رؤوس الآي سنة،
وذلك لمجيئه عن النبي ﷺ في حديثٍ لأم سلمة رضي الله عنها، وهذا رأي
أكثر أهل الأداء، ومعهم الإمام المحقق ابن الجزري.

المذهب الثاني: يرى أصحابه أنه يحسن الوقف عليه، ويحسن الابتداء بما بعده إذا كان ما بعده مفيداً لمعنى، وإلا فلا يحسن الابتداء به؛ كقوله تعالى: ﴿لَمَّا كُم تَنفَكُّوْنَ﴾ (٢١٩) فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴿البقرة: ٢١٩، ٢٢٠﴾ فَإِنْ ﴿تَنفَكُّوْنَ﴾ رَأْسُ آيَةٍ وَلَكِنْ لَا يَفِيدُ مَا بَعْدَهُ مَعْنًى؛ وَمِنْ أَجْلِ هَذَا فَلَا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِمَا بَعْدَهُ، بَلْ يَسْتَحِبُّ الْعُودُ إِلَى مَا قَبْلَهُ.

المذهب الثالث: يرى أصحابه أنه يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده مطلقاً، وأن رؤوس الآي وغيرها عندهم في حكم واحد، وهذا ما ذهب إليه أرباب الوقوف؛ كالسجائوندي وصاحب الخلاصة وغيرهما.

الصورة الثانية: أن يكون الوقف على رأس الآية يوهم معنى غير المراد مثل الوقف على قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، وقد اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى أصحابه أنه لا يجوز الوقف عليه، بل يجب وصله؛ لأن المصلين اسم ممدوح لا يليق به الويل، وإنما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتصل به وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، والوقف عليه لا يجوز إلا في حالة الاضطرار فقط، ومن أصحاب هذا المذهب الإمام المحقق ابن الجزري وصاحب نهاية القول المفيد؛ إذ يعتبران الوقف عليه من الوقف القبيح.

المذهب الثاني: يرى أصحابه جواز الوقف على ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، والابتداء بما بعده بشرط أن يكون القارئ مستمرًا في قراءته ولم يقطعها وينصرف عنها؛ لأنهم يعتبرون الوقف على رؤوس الآي سنة، ولم ينظروا إلى إيهام ما يترتب على الوقف من فساد المعنى.

المذهب الثالث: يرى أصحابه جواز الوقف على ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾، ولا يجوزون الابتداء بما بعده، بمعنى أن القارئ يقف باعتباره رأس آية ليأخذ نفسه ثم يعود فيصله بما بعده.

القسم الرابع الوقف القبيح: هو الوقف على كلام لم يتم في ذاته، ولم يؤد معنى صحيحاً؛ لشدة تعلقه بما بعده لفظاً ومعنى.

وسمي قبيحاً؛ لقبح الوقف عليه لعدم تمامه فلا يجوز للقارئ أن يعتمد الوقف عليه إلا لضرورة ملحة.

الوقف القبيح نوعان:

النوع الأول: وهو الوقف على كلام لا يفهم منه معنى؛ لشدة تعلقه بما بعده لفظاً ومعنى كالوقف على ﴿يَسِرُّ﴾ من ﴿يَسِرُّ﴾، والوقف على ﴿الْحَمْدُ﴾ من ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فالوقف على مثل ذلك قبيح؛ لأنه لم يعلم إلى أي شيء أضيف، ولا يجوز إلا عند الضرورة كما سبق وبعد أن تزول الضرورة يبتدئ بالكلمة التي وقف عليها إن صلح الابتداء بها، وإلا فبما قبلها.

النوع الثاني: الوقف على كلام يوهم معنى غير ما أراده الله تعالى، كالوقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦]، وعلى قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢] فالوقف على هذا وأمثاله أقبح وأشنع لما فيه من فساد المعنى، ومن قصده يأثم، بل ربما يفضي قصده هذا إلى الكفر والعياذ بالله، فإذا وقف عليه مضطراً كما سبق لزمه أن يرجع حتى يصله بما بعده لتكتمل المقاطع، وتتضح المعاني، ويظهر حسن التلاوة وجمالها.

الابتداء: هو الشروع في القراءة سواء كان بعد قطع وانصراف عنها أو بعد وقف، فإذا كان بعد قطع فلا بد فيه من مراعاة أحكام الاستعاذة والبسملة وقد سبق توضيح ذلك.

وأما إذا كان بعد وقف فلا حاجة إلى ملاحظة ذلك؛ لأن الوقف إنما هو للاستراحة وأخذ النفس فقط.

والابتداء نوعان:

النوع الأول: ابتداء حسن يجوز الابتداء به، وهو الابتداء بكلام مستقل في المعنى بحيث لا يغير ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى، وأمثله واضحة جلية لا تحتاج إلى بيان.

النوع الثاني: لا يجوز الابتداء به، وهو الابتداء بكلام يفسد المعنى أو يحيله ويغيره، وهذا يتفاوت في القبح فإذا ابتدأت بكلمة متعلقة بما قبلها لفظاً ومعنى نحو: قوله تعالى: ﴿أَبَى لَهُبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] فهو ابتداء قبيح؛ لأنه يجعل المعنى مبتوراً ولا بد من الابتداء بما قبله؛ أما إذا ابتدأت بكلمة تغير معنى ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى مثل: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله: ﴿عَزِيزُ بْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] فهو أشد قبحاً، وكل هذا ونحوه جلي في القبح يجب على القارئ أن يتجنبه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

ويشبهه الوقف السكت والقطع، وفيما يلي بيان كل منهما:

تعريف السكت لغة: المنع، يقال: سكت الرجل عن الكلام أي: امتنع عنه.

واصطلاحًا: قطع الصوت على الكلمة القرآنية زمنًا يسيرًا من غير تنفس، مقداره حركتان، وهو مقيد بالسماع والنقل كما قال الإمام ابن الجزري فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به. وعلامة السكت في المصحف وضع (س) على الكلمة المطلوب السكت عليها.

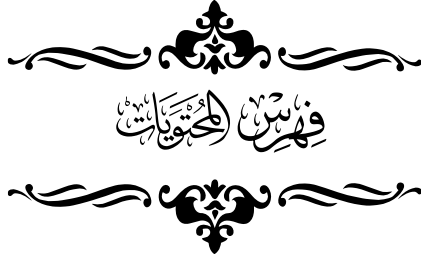
تعريف القطع لغة: الإبانة والإزالة، تقول قطعت الشجرة إذا أبتتها وأزلتها.

واصطلاحًا: قطع القراءة رأسًا، والانصراف عنها إلى أمر خارجي لا علاقة له بها فإذا عاد إليها مرة ثانية استحب له أن يستعيذ.

ولا يكون قطع القراءة إلا في أواخر السور أو على رؤوس الآي
على الأقل؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع.

تم المختصر بحمد الله وعونه وتوفيقه، وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.





الصفحة	الموضوع
٥	مدخل إلى علم التجويد
١٤	لمحة موجزة عن تاريخ التجويد والقراءات
١٦	أقسام التجويد
١٩	مبادئ التجويد
٢١	اللحن وأقسامه
٢٣	الاستعاذة

الصفحة	الموضوع
٢٦	البسمة
٣١	أحكام النون الساكنة والتنوين
٤٢	حكم النون والميم المشددتين
٤٥	أحكام الميم الساكنة
٤٩	حكم اللامات السواكن
٥٥	المد والقصر
٧٤	مخارج الحروف
٨٣	صفات الحروف

الصفحة	الموضوع
٩٧	التفخيم والترقيق
١١١	المتماثلان والمتقاربان والمتجانسان والمتباعدان
١٢١	الوقف على أواخر الكلم
١٢٦	حكم التقاء الساكنين
١٣٣	الحذف والإثبات
١٤٠	الوقف والابتداء
١٥٧	فهرس المحتويات